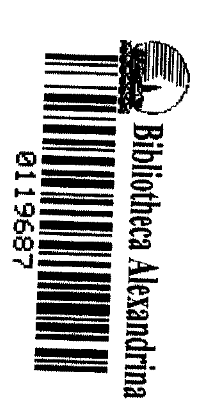
# الترخيم في العربية

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف
الدكتور: ابراهيم حسن ابراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر




١٤٠٤ ـ ١٩٨٤

مطبعة حسان
٢٤١ ش شارع الجيش ـ القاهرة



# الترخيم في العربية

## معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف
الدكتور: ابراهيم حسن ابراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٤٠٤ – ١٩٨٤

مطبعة حسان
٢٤١ م شارع الجيش - القاهرة ت ٨٣٣٥٤٠



بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

أحمدك اللهم على ما علمت ، وأشكرك على ما أنعمت ، وأستوهبك علماً نافعاً يزلف إليك ، وعملا صالحا أرجو به الخلاص بين يديك ، وأسألك أن تصلى وتسلم على خيرتك من خلقك ، وأمينك على وحيك ، محمد عبدك ورسولك ، وعلى آله وأصحابه العالمين العاملين

وبعد :

فقد امتازت اللغة العربية بخصائص لا توجد فى غيرها من اللغات ، فهي أفضل اللغات وأوسعها ، لاحتوائها على ضروب من القول لا تحصى ، وفنون من الكلام لا تحد ، ففيها الحقيقة والمجاز ، وفيها الإطناب والإيجاز وفيها الحذف والذكر ، وفيها التقديم والتأخير إلى غير ذلك مما لا يقع تحت حصر ولا عد ، وحسبك منها أنها لغة القرآن الكريم .

والترخيم : نوعٌ من أنواع الحذف الواقع فى الكلمة ، شائعٌ فى كلام العرب شعراً ونثرا ، لكنهم لم يسيروا فيه على سنن واحد ، فمرة يحذفون حرفاً ، وثانية يحذفون حرفين ، وثالثة يحذفون كلمة برأسها إلى غير ذلك مما هو مبين بهذا البحث .

ولقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة ، وأخذوا يقعّدون القواعد لها ، ويدلون

بالآراء فيها ، كل على قدر طاقته وحسب اجتهاده ، حتى أوفوا على الغاية أو كادوا .

ولم يقف دوري عند حد تجميع هذه الآراء وتلك القواعد ، التي وجدتها مبثوثة متفرقة في بطون كتب النحو والصرف وغيرها ، بل تجاوزت هذا الحد إلى محاولة التوفيق والتقريب ، والترجيح والتضعيف ، وغيرها من الأمور التي تقتضيها طبيعة البحث العلمي .

فإن كنت قد وفقت فبالله التوفيق ، وإن كانت الأخرى فحسبي أني لم آل جهداً ، ولم أدخر وسعاً

ولقد حفزني إلى اختيار هذا الموضوع رغبتي الملحة في إظهار بعض ما تمتاز به لغة القرآن الكريم من سهولة عالية ، ورقة سامية ، بحيث يجد فيها المتكلم طلبته ، والسامع نشدته ، مع قلة الكلام ، ووجازة اللفظ .

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة ، وأن يدخر لي عنده أجرها ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

إبراهيم حسن إبراهيم

# الترخيم

## ١ ـ معناه لغة واصطلاحا ، والعلاقة بين المعنيين

تدل مادة ( رخم ) فى اللغة ـ غالباً[١] ـ علي معنى اللين والرقّة والسهولة ، يقال : رخُم الكلام والصوت رخامة ، فهو رخيم : لان ورقّ وسهُل ، ويقال : رخمت الجارية فهي رخيمة ورخيم . إذا كانت سهلة المنطق . قال : قيس بن ذريح :

رَبْعاً لواضحة الجبين غريرة   كالشمس إذ طلعت ، رخيم المنطق

والرُّخام: حجر أبيض سهل رخو ، والرُّخاَمى : الريح اللينة ، والترخيم: الترقيق والتليين . . . إلخ[٢] .

والترخيم فى إصطلاح النحويين : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص

والعلاقة بين المعنيين ـ اللغوى والاصطلاحي ـ واضحة . يشير إليها ابن منظور فى لسان العرب فيقول : « والترخيم : التليين ، ومنه الترخيم فى الأسماء ، لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهّلوا النطق بها »[٣] .

---

(١) انما قلنا ( غالبا ) . لأنها قد تخرج عن المعنى المذكور الى غيره ، ومن ذلك قولهم ( رخم السقاء ) اذا أنتن .

(٢) لسان العرب ط بيروت المجلد الأول ص ١١٤٦ وما بعدها ( رخم ) ، والقاموس المحيط ط بيروت ١١٨/٤ .

(٣) اللسان م/١ ص ١١٤٧ .

ويذكر صاحب اللسان ـ أيضاً ـ أن الخليل أخذ معنى الترخيم عن الأصمعي ، وذلك في حكاية على لسان الأصمعي يقول فيها إن الخليل لقيه فسأله : ما تسمى العربُ السهل من الكلام ؟ فأجاب الأصمعي : العرب تقول جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق ، فعمل ـ أى الخليل ـ باب الترخيم على هذا[1] .

لكننا حين نتأمل تعليق ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ على قراءة على ابن أبى طالب وابن مسعود رضى الله عنهما (ونادوا يا مالِ)[2] ، وهو قوله: « ما كان أشغلَ أهلَ النار عن الترخيم » : نشك كثيراً فى ما روى عن الأصمعى فى اللسان ، لان هذا التعليق يوضح ـ صراحة ـ أن الترخيم ( لفظاً ومعنى ) كان معلوماً قبل الأصمعى وقبل الخليل ، وليس من المعقول أن قصة هذا التعليق وهي الشائعة المشهورة فى كتب النحو وغيرها ـ لم تصل إلى الخليل ، حتى يأخذ عن الأصمعى لفظ الترخيم أو معناه !

## ٢ ـ أغراضه

يتضح لنا من معنى الترخيم أنه ضرب من ضروب الرقة فى الكلام واللين فى المنطق ، والعرب كانوا يرون أن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف ، حتى يلقى الكلام قبولا واستحساناً ، ومن ثمّ فقد رأيناهم يكثرون من التخفيف فى أسلوب النداء مثلا ، فيحذفون فعل النداء ( أنادى أو أدعو أو نحوهما ) اكتفاء بأداة النداء مرّة ، ويحذفون أداة النداء نفسها على الرغم من نيابتها

---

(١) السابق نفسه .

(٢) من الآية ٧٧ الزخرف ـ وهذه القراءة على لغة من ينتظر ، وقرأ الغنوى : يا مال بالرفع على لغة من لا ينتظر ـ انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣٦ ، والبحر المحيط ٢٨/٨ .

عن فعل النـــداء ودلالتها عليه ـ ثانية ، ويرخمون المنادي بحذف آخره ثالثة . . . إلخ ، والسرّ فى هذه الحذوف كثرة استعمال هذا الأسلوب ، وهذه الـكثرة تقتضى التخفيف والاختصار .

قال سيبويه مشيراً إلى العلة فى بناء أسلوب النداء على التخفيف : « لـكثرته فى كلامهم ، ولأن أول الـكلام أبداً النداء ، إلاّ أن تدعـه استغناء بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كلام لك به تعطف المـكلّم عليك ، فلما كثر وكان الأول فى كل موضع حـذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم ممـا يغيرون الأكثر فى كلامهم »[1] . فإذا ما انتقلنا من ترخيم المنـادى إلى ترخيم الضرورة رأينا مدى حاجة الأساوب إلى التخفيف ، وهل هناك أدعي للتخفيف من الضرورة الشعرية ؟! .

أما النوع الثالث والأخير وهو ترخيم التصغير فإن التخفيف والتسهيل فيه هو مبنى الباب وأساسه .

وقد يكون التخفيف أمراً يستدعيه المقام ، وذلك كقراءة (ونادوا يامال) وهي التي أشرنا إليها آنفاً يقول أبو الفتح ابن جنى بعـد إيراده القراءة : « هذا المذهب المألوف فى الترخيم ، إلا أن فيه فى هذا الموضع سراً جديداً ، وذلك أنهم ـ لعظم ماهم عليـه ـ ضعفت قواهم ، وذلت أنفسهم ، وصغر كلامهم ، فـكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ، ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله ، القادر على التصرف فى منطقه »[2] .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣١٦/١ .

(٢) المحتسب لابن جنى ٢٥٧/٢ ، وانظر البرهـــان للزركشي ص ١١٨ ، والاتقان للسيوطى ٢٠٢/٣ ، والكشاف للزمخشرى م/٣ ص ٤٤٩ .

مما سبق يتبين لنا أن الغرض الأول من أغراض الترخيم هو التخفيف الذى تتطلبه كثرة الاستعمال ، أو تقتضيه الضرورة الشعرية ، أو يستدعيه المقام.

وقد يكون الغرض من الترخيم – إلى جانب التخفيف – الرغبة فى الإيجاز والاختصار ، أو الميل إلى تنويع الكلام وتلوينه ، أو تحليته وتحسينه ، أو القصد إلى سرعة الفراغ من الكلمة الإفضاء إلى المقصود ، فالمقصود فى النداء هو المنادّى له . فقصد بترخيم المنادى سرعة الفراغ منه للوصول إلى المقصود من الكلام ، كما قد يكون الغرض من الترخيم الإيناس بالتغيير ، فالمنادى يتغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير[1] ، ولذا خص الآخر الذي هو محل التغيير بذلك .

فالتخفيف – إذن – هو الغرض الأساسى للترخيم ، وليس مجرد تحلية الكلام وتزيينه كما تشعرنا به عبارة ابن عباس . رضي الله عنهما « ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم » ، فهذه العبارة توحي باستبعاده قراءة ابن مسعود السابقة ، اعتقاداً منه أن الترخيم إنما يكون فى مقام الانبساط ونحوه تحسيناً للفظ وتزييناً للكلام ، وأهل النار فى شغل عن ذلك بمقابهم[2] .

---

(١) انظر الانصاف ٣٥٠ .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٨٣/٢ .

## ٣ ـ أنواعـــه

ثلاثة :

( ١ ) ترخيم النداء :

( ٢ ) ترخيم الضرورة :

( ٣ ) ترخيم التصغير :

وإليك الكلام مفصلا عن كل نوع من هذه الأنواع .

### ( أ ) ترخيم النـــداء

يعنى النحاة بترخيم النداء ترخيم المنادي ، وهو أكثر الأنواع الثلاثة أهمية ، وذلك لجوازه بلا خلاف عند تحقيق شروطه فى الكلام نثرا وشعراً وكثرة وروده واستعماله ، وتعددمباحثه ، واهتمام العلماء بتفصيل مسائله ، ولذا كان المراد عند الإطلاق[١] ، وقد عرفه النحاة بأنه ( حـذف آخر المنادى تخفيفاً على سبيل الجواز ) ، « ويعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان فى باب ( قاضٍ وعصاً )[٢] ، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ، ويسمون الحذف للتخفيف أحياناً حذف الاعتباط[٣] أو حذفاً بلا علة ، مع

---

(١) انظر الهمع ١/١٨١ .

(٢) فحذف اللام فى كل منهما لالتقائها ساكنة مع التنوين ، فالحذف هنـا لعلة موجبة .

(٣) يقال : عبط الذبيحة واعتبطها اذا نحرها من غير علة . وانظر ابن يعيش ٢/٢١ ، والرضي ١/١٤٩ .

أنه لابدّ في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة ، ولكن هذا اصطلاح منهم »[١] .

وقد أخرج التعريف حذف التنوين والحركة وقفاً لأنهما بعد آخر الكلمة وليسا آخرها ، وحذف ياء المتكلم ـ أيضاً ـ من نحو قوله تعالى : ( يا عبادِ فاتقون )[٢] ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن مورد الإعراب ما قبله ، وأخرج أيضاً حذف لام يدٍ ودمٍ ، لأنه حذف واجب لا جائز ، كما أنه واقع قبل أن تكون الكلمة مناداة ، فهو لم يقع بسبب كونه « آخر المنادى »[٣] .

شروطه :

المنادى الذي يراد ترخيمه إما أن يكون مختوماً بالتاء أو مجرداً منها ، وقد شرط النحاة شروطاً عامة ثمانية لترخيم المنادى بنوعيه المذكورين ، وشرطين خاصين بترخيم الثاني منهما وهو المجرد من التاء ، فأما الشروط العامة الثمانية فهي :

١ ـ أن يكون معرفاً ، فلا ترخم النكرة غير المقصودة ، سواء أكانت مختومة بالتاء ، كقول الأعمى لغير معينة : يا فتاةً خذي بيدي ، أم مجردة منها كقول الواعظ : يا غافلاً تنبه .

وإنما امتنع ترخيم النكرة المقصودة ، لكونها لا تتأثر بالنداء فهي معربة

---

(١) الرضي ١/١٤٩ .

(٢) من الآية ١٦ الزمر .

(٣) وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/١٧٢ .

قبل النداء ومعربة بعده ، فلم تتغير بالنداء ، والترخيم تغيير يؤنسه تغيير النداء ، إذ التغيير يؤنس بالتغيير كما تقدم ، فضلا عن عدم ورود السماع عن العرب بترخيمها .

٢ ـــ أن يكون غير مضاف ، فلا يرخم المضاف نحو ( يا طلحة الخير ) ، و ( يا عبد الله ) ، للعلتين السابقتين فى النكرة غير المقصودة ، وهما عدم التغيير بالنداء ، وعدم السماع ، وقال العلامة الرضى :

« ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره ، بدليل أن إعراب المضاف باق ، والإعراب لا يكون إلا فى آخر الكلمة[1] ، ولم يكن ـ أيضا ـ منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذف التنوين ـ وهو علامة تمام الكلمة ـ منه لأجل المضاف اليه[2] ، فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيم أحدهما[3] » .

وعدم جواز ترخيم المضاف هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف ، ويقع الحذف فى آخر المضاف إليه ، محتجين بوروده فى الاستعمال العربى كثيرا ، كقول زهير بن أبى سلمى :

---

(١) فحذف المضاف اليه أو الحذف منه بمنزلة الحذف من غير المنادى .

(٢) فحذف آخر المضاف بمنزلة حذف حشو الكلمة .

(٣) شرح الكافية للرضي ١/١٥٠ ، وانظر حاشية الصبان ٣/١٧٦ ، وابن يعيش ٢/١٩ .

خذوا حظكم يا آلَ عِكرِمَ واذكروا
أواصرنا ، والرَّحْمُ بالغيب تُذكَرُ(١)

أراد : يا آل عكرمة ، إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وقال الآخر :

أبا عُرْوَ لا تبعَدْ ، فكلُّ ابن حرةٍ
سيدعوه داعي ميتةٍ فيُجيبُ(٢)

أراد : أبا عروة ، وقال رؤبة :

إمَّا ترَيْني اليومَ أمَّ حَمْزِ     قاربت بين عَنَقي وجَمْزِي(٣)

أراد : أم حمزة ، والشواهد على هذا كثيرة جداً.

---

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب بولاق ٣٤٣/١ ، ببروت ٤٠٢/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ الرضى ١٤٩/١ ، والأشمونى ١٧٥/٣ ، الهمع ١٨١/١ ، والانصاف ٤٣٧/١ ، وانظر فيه الخزانة ٣٧٣/١ ، والدرر ١٥٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٨٨/٢ ، واللسان م/٢ ص ٧١٨ ( عدر ) ، وديوان زهير ص ٢١٤ .

(٢) لم نعلم قائله ، وهو من شواهد ابن يعيش ٢٠/٢ ، والرضى ١٤٩/١ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، والانصاف ٣٤٨/١ ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ٣٧٧/١ ، وابن الشجرى فى أماليه ١٢٩/١ .

وقوله « لا تبعد ـ بفتح العين ـ أصل معناه : لا تهلك ، والمراد : لا ينقطع ذكرك ولا تنسى سوالفك .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٣/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ، وابن يعيش ٦/٩ ، والانصاف ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والعنق ـ بفتحتين ـ ضرب من السير السريع ، والحمز ـ بفتح فسكون ـ أشد من العنق وهو يشبه الوثب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفا .

وقد أجاب البصريون بأن الترخيم فى الأبيات للضرورة .

وقال أبو حيان : « لو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث ، وقوفا مع الوارد ، ومنعه إذا كان غيرها ، لكان مذهباً »(١) .

والواقع أن ما ورد عن العرب مرخماً من المركب الإضافى ، ليس مقصوراً على حذف التاء من آخر المضاف إليه كما ذكر أبو حيان ، بل ورد على صورتين أخريين ، هما :

١ — حذف التاء من آخر المضاف ، كقول الشاعر :

يا علقمَ الخير قد طالتْ إقامتنا(٢)

أراد : يا علقمة الخير : قال البصريون : هذا نادر .

٢ — حذف المضاف إليه بتمامه ، كقول عدى بن زيد :

يا عبدَ هَلْ تذكُرُنى ساعةً    فى موكبٍ أو رائداً للقَنيصِ(٣)

---

(١) الهمع ١/١٨١ .

(٢) هذا شطر بيت من البسيط لم أقف على قائله ولا على تمامه ، وهو من شواهد الأشمونى ٣/١٧٣ .

(٣) البيت من شواهد الأشمونى ٣/١٧٦ ، والتصريح ٢/١٨٤ ، وشرحه العينى بهامش الخزانة ٤/٢٩٨ ، وهو فى ديوان الشاعر ص ٦٩ .

يريد : يا عبد هند[١] ، لأنه يخاطب عبد هند اللخمي : قال البصريون : هذا أندر[٢] .

نعم مجيء المركب الإضافي على صورة من هاتين الصورتين أقل من مجيئه على الصورة الأولى التي يحذف فيها التاء من آخر المضاف إليه ، لكن الكل وارد عن العرب ، ومن الواضح الجلي أن كل ما ورد من ذلك تحكمه الضرورة الشعرية ، « وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى »[٣] . الأمر الذي يدعونا إلى ترجيح كفة البصريين في هذا الخلاف .

وهناك صورة رابعة لترخيم المضاف ذكرها ابن خروف وابن بري والجوهري وجماعة ، وهي أن يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعاً ، نحو ( ياصاحِ ) قالوا : أصله يا صاحبي ، فأجرى مجرى المركب المزجي في حذف عجزه ، فرخم بحذف الكلمة الثانية وهي المضاف إليه ، ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب ، فهو ترخيم بعد ترخيم ، ومن الواضح أن ذلك القول تعسف لا داعي إليه كما قال العلامة الصبان في حاشيته على الأشموني[٤] ، وإنما هو ترخيم صاحب ـ الذي هو نكرة مقصودة ـ شذوذاً عند الجمهور وقياسا عند غيرهم[٥] .

---

(١) في التصريح ٢/١٨٤ « أراد : يا عبد عمرو ، وعبد عمرو علم له » .
(٢) انظر شرح الأشموني ٣/١٧٦ ، والانتصاف للشيخ محمد محيى الدين ١/٣٤٩ .
(٣) الانصاف ١/٣٥٦ .
(٤) ٣/١٨٥ ، وانظر التصريح ٢/١٨٨ .
(٥) انظر الكتاب ١/٣٣٧ ، والمقرب ط بغداد ١/١٨٦ .

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف فلا يجوز ترخيمه .

٣ — الثالث من الشروط العامة للترخيم أن يكون غير مندوب ، فلا يرخم نحو ( واجعفراه ) . قيل : لأن المندوب ليس منادى حقيقة — وإن كانت صورته صورة المنادى — لأنه لا يطلب إقباله ، وقيل : لأن الغالب فيه زيادة ألف الندبة فى آخره إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم ، إذ الزيادة تنافى الحذف .

٤ — الرابع من الشروط العامة أن يكون غير مستغاث ، فلا يرخم المستغاث سواء أ كان مجروراً باللام نحو : يالله للمسلمين ، أم مفتوحاً بزيادة الألف نحو : يا زيدًا لِعمرو ، أم مجردا من اللام والألف نحو : يا زيدُ لعمرو .

لأنه فى حالة جره باللام لا يظهر أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم ، فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى[1] ، وفى حالة زيادة الألف فى آخره لا يرد عليه الترخيم — أيضاً — لأن الزيادة تنافى الحذف ، وفى حالة تجرده من اللام والألف — فى القليل النادر — لا يرد عليه الترخيم كذلك إلحاقا بذى اللام والألف[2] .

وأما قول مرّة بن الروّاع الأسدى :

---

(١) وفى التصريح ٢/١٨٤ « لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه ، لأنه مجرور مثله ، فكان غير منادى ، اذ لم تعمل أداة النداء فى لفظه وانما عملت فى موضعه » .

(٢) انظر حاشية الصبان ٣/١٧٦ .

كلّما نادى منادٍ منهمُ يا لَتيْمِ اللهِ قلنا : يا لَمالِ(١)

أى : يا لمالك ، فضرورة أو شاذ :

وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام ، كقول شريح ابن الأحوص الكلابى .

تمنّانى ليلقانى لَقيطٌ أعامِ لكَ ابنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ(٢)

وقال ابن الضائع إنه ضرورة .

● — الخامس من الشروط أن يكون غير مركب تركيبا إسناديا ، فلا يرخم نحو ( بَرَقَ نحرُه ) ، و ( قامتْ فاطمةُ ) ، و ( تأبَّطَ شرا ) ، و ( المنطلقُ زيدٌ ) أعلاما .

ذلك لأن الجملة إذا سمى بها يراعى حال جزءَيْها قبل العلمية فى استقلال كل واحد منهما من حيث اللفظ (أى الإعراب) فيحكيان على حال إعرابهما

---

(١) البيت من شواهد الأشمونى ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، وشرحه العينى بهامش الخزانة ٣٠١/٤ .

(٢) من شواهد الكتاب بولاق ٣٢٩/١ ، بيروت ٣٨٤/١ ، والأشمونى ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، الهمع ١٨١/١ ، وشرحه العينى بهامش الخزانة ٣٠٠/٤ ، وانظر الدرر ١٥٨/١ .

والشاهد فيه — هنا — قوله « أعام » أصله : عامر ، وهو مستغاث ليس فيه اللام وقد رخم ، ولقيط هو لقيط بن زراة التميمى وكان قد توعد الشاعر بالقتل ، وفى قوله « أعام » شذوذان : نداء المستغاث بغير « يا » وترخيمه ، و « لك » خبر لمبتدا محذوف ، أى : ندائى لك ، أو استغاثة ثانية بعامر ، وابن صعصعة نعت لعامر .

قبل العملية ، وينمحي عن كل واحد من جزءيها بعد العلمية الاستقلال معنى لأنهما من حيث المعنى بمنزلة العلم المفرد كعلي ومحمد ، ولابد من مراعاة اللفظ والمعنى معاً ، وبذلك لا يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ، إذ ليس بآخر الأجزاء ، ولا يمكن حذف الثاني ولا حذف آخره نظرا إلى اللفظ ، فامتنع الترخيم من الجملة بالكلية [1] .

وأسهل من هذا أن يقال : امتنع الترخيم في الجملة للمسمى بها ، لأنها محكية بحالها فلا تغير .

لكن الحكم بعدم جواز ترخيم المركب الإسنادي ليس متفقا عليه ، فقد ذهب ابن مالك إلى جواز ترخيمه بقلة بحذف عجزه وهو الجزء الثاني منه ، بناء على ماذكره سيبويه من أن من العرب من يرخمه ، فيقول في ( ياتأبط شراً ) : ياتأبط ، والذي نقله ابن مالك عن سيبويه وقع في باب الإضافة ( النسب ) إلى الحكاية . قال سيبويه : « فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف كما لزمهما ، ومن ذلك قولك في ( تأبط شرا · تأبطيّ ، ويدلك على ذلك أن من من العرب من يفرد فيقول : ياتأبط أقبل ، فيجعل الأول مفردا ، وكذلك تفرده في الإضافة » [2] .

بيد أن سيبويه نص في باب الترخيم على المنع ، فقال : « واعلم أن الحكاية لاترخم ، لأنك لاتريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره

(١) شرح الرضي ١/١٤٩ بتصرف يسير .
(٢) الكتاب ٢/٨٨ .

النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، وبرق نحره ، وما أشبه فى ذلك ، ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة : يادار عبلة بالجواء تكلمى »[1] .

فأنت ترى أن سيبويه نص فى باب الإضافة ( النسب ) على أن من العرب من يقول ( ياتأبط ) أى بترخيم المركب الإسنادى بحذف عجزه ، وقاس عليه النسب إليه فقال : « فكذلك تفرده فى الاضافة » على حين أنه نص فى باب الترخيم على المنع ، معللا بأن الجملة ليس مما يغيرها النداء ، فبأى القولين تأخذ ؟ وعلى أى الرأيين نعتمد ؟

لقد ذكر ابن جنى فى ( الخصائص )[2] فى « باب اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين » أموراً يمكن بها ترجيح أحد الرأيين المتضادين على الآخر ، لم نر منها ما يشير إلى مثل الصورة التى معنا ، ذلك لأننا لا نستطيع أن نقول إن أحد الرأيين — هنا — معلل أى ذكر له علة ( وهو ماجاء فى باب الترخيم ) ، والآخر مرسل لم يعلل له ، إذ كلا الرأيين معلل له ، فالأول وهو جواز ترخيم الجملة — معلل له بما سمع من بعض العرب ، والآخر — وهو المنع — معلل له بقوله « لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء . . . »

ولم يذكر ابن جنى كيفية الترجيح بين قولين متضادين فى مسألة واحدة لعالم واحد وكل منهما معلل ، ولم يفعل السيوطى فى ( الاقتراح )[3] أكثر من نقله ما كتبه ابن جنى فى ( الخصائص ) ! !

---

(١) الكتاب ٣٤٢/١ .

(٢) ٢٠٠/١ — ٢٠٨ .

(٣) المسألة الرابعة عشرة فى القولين لعالم واحد ص ١٩٦ وما بعدها .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



لـكن الشيخ خالد قال فى التصريح ٢ / ١٨٥ بعد أن أورد نَصَّى سيبويه :

« وإذا كان للمجتهد فى مسألة واحدة نصان متعارضان فى بابين ، فالعمل على المذكور فى بابه ، لأنه مصدر تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يذكر فى غير بابه فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول ، لـكونه ذكره استطراداً ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يـكن هنا لك تاريخ .

ومعنى هذا أن صاحب التصريح يرى العمل بما جاء فى باب الترخيم وهو منع ترخيم الجملة ، وعدم الأخذ بما جاء فى باب الإضافة .

ويرى العلامة الدمامينى أن لا تعارض بين نصى سيبويه ، إذ ما ذكره فى باب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب ، وما ذكره فى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم [1] .

ولعلّ وجهة نظر الدمامينى هى التى أخذ بها ابن مالك ، وأجاز ترخيم الجملة بقلة كما تقدم .

ونحن نوافق الدمامينى فى ما ذهب إليه من عدم التعارض ، ونرى جواز ترخيم العلم المركب تركيبا إسناديا اعتماداً على ما نقله سيبويه عن بعض العرب ، وتيسيراً فى الاستعمال العربى ، لـكننا نضع شرطا لهذا الجواز لابد ـ فى رأينا ـ من مراعاته وهو :

ألا تـكون ( أى الجملة ) مركبة من أكثر من كلمتين ، حتى يكون ترخيمها بحذف الـكلمة الثانية منهما وقوفا على سمع من العرب .

---

(١) انظر حاشية يسن على التصريح ٢/١٨٥

٦ ـ السادس من الشروط أن يكون المنادى المراد ترخيمه غير مختص بالنداء ، فلا يرخم نحو : يا فُلُ ، ويا لُومَةُ ، أي يا رجُل ويا امرأةُ [١] ، وأما نحو ( يا مَلْأَمُ ) بمعنى عظيم اللوم ، فليس مرخم ( يا مَلْأمان ) بمعناه ، بل هما بناءان بمعنى واحد وكلاهما ملازم للنداء [٢] .

وإنما لم يرخم المختص بالنداء لأنه إنما لازم النداء لخفته ، باقتصاره على أصلين فقط كفل وفلة ، أو بكونه على وزن من أوزان الخفة كمَفْعَلَ ومَفْعَلان ، والخفف لا يخفف ، هذا إلى جانب عدم السماع .

٧ ـ أن يكون غير مبنى لسبب غير النداء ، فلا يرخم نحو حذام ، وخمسة عشر ، لأن النداء لم يؤثر فيه ، فحاله قبل النداء كحاله بعد النداء وهو البناء ، والترخيم ـ كما سبق ـ تغيير يؤنسه التغيير .

٨ ـ أن يكون ترخيمه غير موقع فى لبس ، فيمتنع ترخيم نحو : فتاة وزيدون لأن ترخيم فتاة بحذف التاء يلبس بالمذكر غير المرخم ، وترخيم زيدون بحذف الواو والنون يلبس بزيد .

فإذا وجدت الشروط الثمانية وكان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز

---

(١) فهما كنايتان عن نكرتين من جنس الانسان كما قال سيبويه ، أو أصلهما يافلان ويافلانة فهما كنايتان عن الأعلام الشخصية كما قال الكوفيون وابن عصفور والشلوبين وابن العلج وابن مالك .

وانظر الكتاب بولاق ١/٣٣٢ ، بيروت ١/٣٩٠ ، والأشموني ٣/١٥٩ ، والتصريح ٢/١٧٠ ، الهمع ١/١٧٧ .

(٢) انظر الهمع ١/١٨٠ .

ترخيمه مطلقاً ، سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال ، وسواء أكان ثلاثيا أم زائدا على الثلاثة ، فتقول فى يافاطمة : يافاطم ، كقول امرىء القيس :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل    وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملي(١)

وتقول فى جارية — لمعينة — ياجارى ، كقول العجاج :

جارىَ لاتستنكرى عذيرى    سيرى وإشفاقى على بعيري (٢)

وتقول فى « شاة » : ياشا ، ومنه قولهم « ياشا أدجنى » أى أقيمى بالمكان (٣) .

وقد شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالتاء العلمية ، فمنع ترخيم النكرة المقصودة ، والصحيح جوازه بدليل قولهم : ياجارى ، وياشا ، ويا ناق .

---

(١) البيت من شواهد المغنى ١٣/١ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والهمع ١٧٢/١ .
وانظره فى أمالى ابن الشجرى ٨٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٠/١ ، والدرر ١٤٧/١ .

(٢) من شواهد سيبويه ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، وانظر الخزانة ٢٨٣/١ ، والعينى بهامش الخزانة ٢٧٧/٤ ، وديوان الشاعر ص ٢٦ .

(٣) يقال : دجن بالمكان يدجن دجونا ، أى أقام به .

(٤) قال أبو النجم العجلى :

يا ناق عنقا فسيحا    الى سليمان فنستريحا

وانما لم يشترط النحاة — ما عدا المبرد — فيما كان مؤنثا بالتاء العلمية ، لكثرة ترخيمه ، فانه لم يكثر فى شيء ككثرته فيه ، ولأنها تبدل فى الوقف هاء ، والترخيم تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير ، كما أن وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم ، كما فى باب مالا ينصرف ، فيكفيه أدنى مقتض للسقوط ، فكيف اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلى وهو آخر المنادى .
وانظر الرضي ١٥٠/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ .

ومنع ابن عصفور ترخيم « صلمعة بن قلمعة » ، لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف [١] .

قال أبو حيان : وإطلاق النحويين يخالفه أيضاً وإن كان كناية عن مجهول فإنه علم جنس ، ألا ترى أنهم منعوه من الصرف للعلمية والتأنيث فحكمه حكم « أسامة » الأسد [٢] .

وإذا كان المنادى عاريا من تاء التأنيث فلابد من شرطين آخرين لترخيمه

الأول : أن يكون علما ، فلا يرخم اسم الجنس ، ولا الإشارة ولا الموصول لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه الترخيم للتخفيف ، مع أنه لشهرته فى ما أبقى منه دليل على ما ألقي منه [٣] ، ولأن الأعلام يدخلها من التغيير مالا يوجد فى غيرها ، ألا ترى أنهم قالوا : حَيْوَة ، والقياس : حَيَّة [٤] .

وذهب بعضهم إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة ، لأنها فى معنى المعرفة ولذلك نُعتت بها ، فقيل : يارجلُ الظريف ، فأجاز فى غضنفر : ياغضنف ، واستدل بما ورد من قولهم «أطرِقْ كرا [٥] » أى : ياكروان ، و « ياصاحِ » أى : ياصاحبُ .

---

(١) اللسان م/٢ ص ٤٦٩ ( صلمع ) .
(٣) الهمع ١٨٢/١ ، والأشمونى ١٧٣/٣ .
(٣) الرضي ١٥٠/١ .
(٤) انظر ابن يعيش ٣٣/١ ، ١٩/٢ .
(٥) مثل تمامه « ان النعام فى القرى » . يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه .

انظر مجمع الأمثال للميدانى ٤٣١/١ ، والرضي ١٦٠/١ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٣٦/٣ ، والتصريح ١٦٥/٢ .

وقد ذكر ابن يعيش ٢/٢٠، ٢١ أن ترخيم هذين الاسمين ( كروان وصاحب ) شاذ قياسا واستعمالا ، لمخالفتهما القياس ، ولقلة المستعملين لهما .

وقال العلامة الرضى ١/١٥١ « ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلا ما شذ من نحو (ياصاح) ، ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله ، وليس «أطرق كرا» منه، لأن (الكرا) ذكر (الكروان) وقال المبرد : هو مرخم كروان[1] ، ولا ضرورة إلى ما قال مع ماذكرنا من المحمل الصحيح » .

ونحن نؤيد ماذكره العلامة الرضى ، ونرى أن لاداعي إلى الحكم بالشذوذ ما وجدنا محملا صحيحاً ، فقولهم « أطرق كرا » فصيح استعمالا ولا ترخيم فيه، وقولهم « ياصاح » شاذ قياسا وفصيح استعمالا لمخالفته القياس مع كثرة استعماله[2] ، كما أننا نوافق الجمهور فى عدم جواز ترخيم النكرة المقصودة ورد قياس المجيزين بأن المثل لاترخيم فيه ، وأن « ياصاح » لايقاس عليه لشذوذه قياسا .

ومنع الجرمى ترخيم « طامر بن طامر » ، كناية عن لايعرف هو ولا أبوه[3] ، ورد بأنهم رخموا فلانا . سمع ( يافلا تعال ) وهو أيضاً كناية .

---

(١) المقتضب ١/١٨٨ ، ٤/٢٦١ .

(٢) انظر الكتاب ١/٣٣٧ ، والمقرب لابن عصفور ١/١٨٦ .

(٣) فى اللسان ( طمر ) م/٢ ص ٦١٣ « وقالوا : هو طامر بن طامر للبعيد ، وقيل : هو الذى لا يعرف أبوه ولم يدر من هو ، ويقال للبرغوث : طامر بن طامر ، معرفة عند الحسن الأخفش » .

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام ، فرخم كما يرخم العلم ، وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم فلا يرخم [١] .

ومنع الكوفيون ترخيم ما سمى به من مثنى وجمع تصحيح ، وجوزه البصريون بحذف العلامة والنون إلا إذا أوقع ترخيمه فى لبس .

الخلاف فى ترخيم العلم المركب تركيبا مزجيا :

اختلف النحاة فى ترخيم العلم المركب تركيبا مزجيا ، نحو بعلبك ، وسيبويه ، وخمسة عشرة علما :

فالجمهور على جوازه مطلقا ، ومنع الفراء ترخيم المركب العددى إذا سمى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره « وَيْه » ، وقال أبو حيان الذى أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج ، لأن فيه ثلاث لغات: البناء ، وينبغى ألا يرخم على هذه ، لأنه مبنى لا بسبب النداء كحذام ، والإضافة ، وقد منع البصريون ترخيم المضاف ، ومنع الصرف ، وينبغى ألا يجوز ترخيمه لأنه لم يحفظ عن العرب فى شىء من كلامهم ، وأما قوله :

أقاتلى الحجاجُ إنْ لم أزُرْ لَهُ دراب وأتركْ عندهندوفؤاديا [٢]

---

(١) الهمع ١٨٣/١ .

(٢) البيت لسوار بن المضرب ، وهو من شواهد الهمع ١٨٢/١ ، وانظر الدرر ص ١٥٩ ، و ( دارا بجرد ) بعد الألف الثانية باء موحدة فجيم فراء فدال مهملة ، وهى ولاية بفارس .

يريد ( دارا بجرد ) ، فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة ، وهو شاذ نادر لا تبنى عليه القواعد »[٢]

فترخيم المنادى العلم المركب تركيب مزج لم يسمع عن العرب ، وإنما أجاز الجمهور ترخيمه قياسا على مافيه تاء التأنيث ، لأن الجزء الثاني منه يشبه ماقبل تاء التأنيث من وجوه ؛ منها فتح ماقبله غالبا ، وحذفه في النسب وتصغير صدره .

الثاني : من الشرطين الخاصين بالعاري عن التاء أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب إن كان على ثلاثة أحرف بلا موجب ، ولأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة فلا يفتقر إلى التخفيف بالترخيم .

« فإن قلت : المنادى المرخم مبني ، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو ( مَنْ و ( ما ) . قلت : البناء فيه عارض ، فهو في حكم المعرب »[١] .

فأما ما آخره تاء التأنيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة بها نحو ( ثبة وهبة وعضة ) لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضرموت ورامهرمز ، فجاز حذف الثاني منه وإن بقي على حرفين ، لأنه كان كذلك والهاء فيه ، إذ الهاء بمنزلة المنفصلة ، فلم يخل الترخيم ببِنْيَتِه[٢] .

---

(١) الهمع ١٨٢/١ .
(٢) انظر شرح الرضي ١٥٠/١ .
(٢) انظر ابن يعيش ٢٠/٢ .

ولا فرق فى عدم جواز ترخيم العلم الثلاثى العارى عن التاء عند الجمهور والكسائى بين محرك الوسط ، كحكم وحسن ورُجل ( أعلاما ) ، أو ساكنه كهند وزيد وعمرو .

وذهب الكوفيون — غير الكسائى — إلى جواز ترخيم الثلاثى بشرط أن يكون محرك الوسط تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان نحو « سقر » غير مصروف .

وفرق الجمهور بأن حركة الوسط فى نحو « سقر » اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين ، أما هنا فنحن بصدد حذف حرف أصلى ، وأيضاً ليس الحذف هنا وارد على حرف بعينه ، بل على أى حرف كان آخرا ، فهو مظنّة الاشتباه ، بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لاغير (١) .

وقيل : إن الكوفيين عدا الكسائى إنما أجازو ترخيم العلم الثلاثى إذا كان محرك الوسط قياساً على نحو ( يد ) و ( دم ) ، فالحذف قد جاء فى مثل هذا للتخفيف .

ورد البصريون بأن المقيس عليه وهو نحو يد ودم أسماء قليلة فى الاستعمال ، لكونها يسيرة معدودة ، وبعيدة عن القياس ، لأن حرف العلة إن كان متحركا وماقبله ساكنا فينبغى ألا يحذف كما لايحذف فى نحو ظبى

---

(١) انظر حاشية الصبان ١٧٥/٣ .

وغزو ، وإن كان ماقبله متحركا مثله فينبغى أن يقلب ألفاً ولا يحذف كقولهم رحى وعصا .

كما أن القياس على نحو يد ودم ليس بصحيح ، لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستثقال الحركات عليهما ، أما فى الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذى كثرت حروفه [١] .

ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق الكوفيين على ماذهبوا إليه .

قال ابن عصفور . فإن كان الثلاثى ساكن الوسط كهند وعمرو لم يجز ترخيمه قولا واحداً ، أما عند أهل البصرة فلأن أقل مايبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف ، وأما عند أهل الكوفة فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الأدوات ، أى الحروف نحو مِنْ ، وعَنْ . قال أبو حيان : وليس كما ذكر ، بل الخلاف فيه موجود ، حكى أبو البقاء العكبرى فى كتاب ( التبيين ) أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه ، ونقله ابن هشام الخضراوى عن الأخفش [٢] » .

وذكر الشيخ خالد فى التصريح ٢ / ١٨٥ أن هذه الإجازة بالقياس على نحو ( يد ) فى غير الترخيم ، فإن أصلها : يدْى بسكون الدال ، ودخلها الحذف وجوبا ، فدخوله جوازاً أولى .

---

(١) انظر الانصاف ١/٣٥٦ – ٣٦٠ ، وشرح الرضي ١/١٤٩ ، والتصريح ٢/١٨٥ .

(٢) الهمع ١/١٨٢ .

## ما يحذف للترخيم

المحذوف للترخيم إما حرف وهو الغالب ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها وإما كلمة وحرف ، فمثال ما حذف منه حرف واحد قولك : ياجعف ، وياسعا ، والأصل : ياجعفر ، وياسعاد ، ومن ذلك قراءة ( ونادوا يامال ) [١] .

وهى — بكسر اللام — قراءة على بن أبى طالب ، وابن مسعود رضى الله عنهما ، ويحيى ، والأعمش ، وبضم اللام قراءة أبى السرار الغنوى [٢] .

ومن ذلك — أيضاً — كل ماختم بتاء التأنيث ، فإنه يكتفى فى ترخيمه بحذف التاء فقط ، نحو : ياهب ، وياشا ، ويافاطم . أصلها : ياهبة ، وياشاة ، ويافاطمة ، ولا يحذف منه شيء بعد حذف التاء ، ولو كان ماقبل التاء مدآ زائدآ رابعا فصاعدا ، فنقول فى ترخيم ( باعَقَنْباةُ ) : ياعقنبا [٣] .

إجازة سيبويه حذف حرفين من المختوم التاء :

وأجاز سيبويه أن يرخم المختوم بتاء التأنيث مرة ثانية بعد حذف تاء التأنيث بشرطين .

١ — إن بقي بعد الحذف الثانى ثلاثة أحرف فصاعدا [٤] .

---

(١) من الآية ٧٧ الزخرف .

(٢) انظر البحر المحيط لأبى حيان م/ص ٢٨ ، والمحتسب ٢٥٧/٢ ، والكشاف م/٣ ص ٤٩٩ .

(٣) يقال : عقاب عقنباة أى حديدة المخالب .

(٤) نص عليه السيوطى فى الهمع ١٨٣/١ .

٢ ـ أن يكون الترخيم الأول على لغة من لا ينتظر المحذوف ، أى لغة من يعد الحرف الأخير بعد الحذف آخر الكلمة وضعا ، فيعطيه ما يستحقه الآخر (١) .

وقد ورد السماع بما أجازه سيبويه ، ومنه قول أنس بن زنيم (٢) يخاطب حارثة بن بدر الغدانى .

أحارُ بنَ بدر قد وَليتَ ولايةً فكن جُرَذاً فيها تخونُ وتَسرِقُ

يريد : أحارثة ، وقول زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية .

ياأرطُ إنك فاعلٌ ماقلتَه والمرء يستحيى إذا لم يصدُقِ (٣)

قيل : ومن ذلك قول العجاج .

فقد رأى الرّاؤون غير البُطّلِ أنك يامُعَاوِ يا ابنَ الأفضلِ (٤)

---

(١) فى الأشمونى ١٧٤/٣ « وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف » ، والحق أن سيبويه لم يقيد الترخيم الثانى بهذه اللغة ، بل قيد بها الترخيم الأول ، الأمر الذى دعا أبا حيان الى أن يعترض هذا التقييد بأن يكون المتكلم رخم أولا على لغة من ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ، وانظر الكتاب بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٣٩٤/١ ، ٣٩٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٢) أو أنس بن أبى أياس ، أو أنس بن أبى ، والبيت من شواهد الأشمونى ١٧٤/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ .

(٣) من شواهد الأشمونى ١٧٥/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ .

(٤) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، والهمع ١٨٤/١ ، والخصائص ٣٦/٣ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ ، والخزانة ٣٩٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١ .

يريد : يا معاوية ، ويا ابن الأفضل منادى ثان ، لأن بعض المنشدين لهذا البيت من العرب كان يقطع عند قوله « يامعاو » ثم يبتدى « يا ابن الأفضل » ، قيل : ويحتمل أن تكون « يا » في البيت ليست أداة نداء ، وإنما الأصل : أيك يامعاوى بن الأفضل ، فلا يكون في البيت سوى ترخيم واحد بحذف التاء فقط .

والذى نراه أن هذا الترخيم المزدوج الذى أجازه سيبويه فى ذى التاء ينبغي قصره على الضرورة لأمرين :

الأول : أن ماورد منه لم يخرج عن بعض الشواهد الشعرية .

الثانى : ماذكره الأعلم الشنتمرى من أن إدخال الترخيم على الترخيم — كما فى الأبيات المذكورة — يعد من أقبح الضرورات الشعرية .

كيفية الوقف على المرخم بحذف التاء .

إذا وقف على المرخم بحذف التاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول فى المرخم : ياطلحهْ ، وياسلمهْ بالهاء الساكنة ، وقد اختلف فى هذه الهاء ، فقيل :

١ — هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه . قال « واعلم أن العرب الذين يحذفون فى الوصل إذا وقفوا قالوا : ياسلمهْ وياطلحهْ . وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء ، وصارت هذه الهاء لازمة كما لزمت الهاء فى : قهْ وارمهْ »[1] .

---

(١) الكتاب ١/٣٣٠ .

٣ ـ وقيل هي التاء التي كانت في الاسم ، أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء لبيان الحركة ، أي حركة ماقبلها ، وإليه ذهب ابن مالك (١)

وذكر أبو حيان أن محل زيادة هاء في الوقف على المرخم إذا رخم على لغة الانتظار ، أما إذا رخم على لغة عدم الانتظار فلا تزاد ، إذ زيادتها ـ حينئذ ـ نقض لما اعتمدوا عليه من جعله اسما تاماً ، وعدّ ما بقي بعد الحذف آخرا ، حتى بنوه على الضم (٢) .

وقد تحذف هذه الهاء في القليل النادر ، حكى سيبويه عن الثقة من العرب قولهم : يا حرمَلْ يريدون ياحرمله ، كما قال بعضهم : ارم في الوقف بغير هاء . قال ابن عصفور : وهذا يسمع ولا يقاس عليه ، وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر ولكنه قليل (٣)

وقد يجعل بدل الهاء في الوقف ألف الإطلاق للضرورة ، كقول عوف ابن عطية :

كادتْ فَزارةُ تشقَيَ بنا ... فأولى فزارةُ أولى فزارا (٤)

وقول القطامي :

قفي قبل التفرق ياضُباعاَ ... ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا (٥)

(١) انظر التسهيل ص ١٨٩ .

(٢) انظر الهمع ١/١٨٥ ، والأشموني بحاشية الصبان ٣/١٧٣ .

(٣) المراجع السابقة نفسها .

(٤) البيت من شواهد الكتاب بولاق ١/٣٣١ ، بيروت ١/٣٨٧ ، وانظر في المفضليات ٤١٦

(٥) البيت من شواهد الكتاب بولاق ١/٣٨٧ ، وابن يعيش ٧/٩١ ، والأشموني ٣/١٧٣ ، والهمع ١/١٨٥ ، والرضي ١/١٥١ وضباعة اسم امرأة .

ولم يقيد ابن مالك فى التسهيل مجىء الألف بدل الهاء بالضرورة ، وعبارته فى التسهيل ص ١٨٩ « ولا يستغنى غالباً فى الوقف على المرخم بحذفها ( أى بحذف التاء ) عن إعادتها ، أو تعويض ألف منها » ، ونص سيبويه وابن عصفور على قصر ذلك على الضرورة [1] .

وقد اختلف النحاة فى ماسمع من كلام العرب من مثل « ياسارية الجبل » بفتح الهاء ، ومنه قول النابغة :

كلينى لهمٍّ ياأميمةَ ناصبِ  وليل أقاسيه بطيء الكواكبِ [2]

الرواية بفتح التاء فى « أميمة » ، فقال ابن كيسان : هو مرخم ، وهذه التاء هى المبدلة من الهاء التى تلحق فى الوقف ، أثبتت وصلا إجراء للوصل مجرى الوقف ، وألزمت الفتح إتباعا لحركة آخر المرخم المنتظر .

وذهب قوم منهم سيبويه — إلى أنه رخم على الانتظار ، فصار فى التقدير ياساريَ ويا أميمَ — بفتح الياء والميم — ثم أقحمت التاء غير معتد بها ، أى زيدت مقدراً توسطها بين الياء والميم وبين تاء التأنيث ، غير مجعولة تاء التأنيث ولا ماكان مرخما ، وفتحت لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ماقبل تاء التأنيث المحذوفة للنوية ، وقيل : فتحت إتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار ابن مالك .

---

(١) انظر الهمع ١/١٨٥ ، والكتاب بيروت ١/٣٨٧ ، بلاق ١/٣٣١ .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ١/٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٢/٩٠ ، والأشمونى ٣/١٧٣ ، ٤/٢٠٠ ، والرضى ١/١٥١ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٠٧ ، والهمع ١/١٨٥ ، وانظر فيه الدرر ١/١٦٠ ، والخزانة ١/١٧٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٢/٣١٦ ، والعينى بهامش الخزانة ٤/٣٠٣ ، والديوان ص ٢ .

وقال قوم : إنه ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ، فقال بعضهم : هو معرب نصب على أصل المنادى تشبيها بالمضاف شذوذا ، ولم ينون لأنه غير منصرف، وقال بعضهم : هو مبنى على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لسكونها حركة تشا كل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير (لا رجلَ فى الدار) ، وأنشد هذا القائل :

ياريحَ من نحو الشّمال هُبّى [١]

بالفتح ، وقال آخرون : هو مبنى على الضم تقديرا ، وفتحته اتباع لحركة ما قبلها .

قيل : وهذا ما اختاره ابن مالك فى شرح التسهيل بعد جزمه بقول سيبويه فى التسهيل [٢]، واختاره ابن طلحة أيضا ، ونحن نختاره أيضا لا نبنائه على طرد الباب على وتيرة واحدة، وهى جعل المنادى المفرد المعرفة مبنيا على ما يرفع به وهذه الفتحة الإتباع طلبا للخفة التى يحتاج اليها المنادى ، وخلوه من التكلف الذى نلمسه فى غيره من الآراء المتقدمة [٣] .

وألحق قوم فى جواز الفتح بذى الهاء ذا الألف الممدودة ، فأجاز أن يقال يا عفراءَ هلمى بالفتح : قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ، وقياسه على ذى التاء قياس على ما خرج عن القواعد [٤]

---

(١) هذا سطر رجز ، من شواهد الأشمونى ٣/١٧٤ ، وحاشية يس على التصريح ٢/١٦٥ ، وقيل : ليس بشعر ، وانظر العينى بهامش الخزانة ٤/٢٩٤ .

(٢) ص ١٨٩ .

(٣) وانظر الهمع ١/١٨٥ .

(٤) السابق نفسه .

## متى يحذف للترخيم حرفان ؟

يحذف للترخيم حرفان ـ الآخر وما قبله ـ في موضعين :

أحدهما : إذا كان الحرفان الأخيران في الكلمة زائدين زيدا معا ، وهذان الزائدان سبعة أصناف[1] :

( ١ ) زيادتا التثنية ، نحو ( زيدان ) و ( يضربان ) علمين .

( ٢ ) زيادتا جمع المذكر السالم ، نحو ( مسلمون ) و ( يسلمون ) علمين .

( ٣ ) زيادتا جمع المؤنث السالم نحو ( هندات ) و ( دعدات ) علمين .

( ٤ ) زيادتا نحو ( مروان ) و ( عثمان ) وهما الألف والنون .

( ٥ ) ياء النسب وما أشبهها نحو ( كوفيّ ) و ( كرسيّ ) علمين

( ٦ ) ألفا التأنيث نحو ( صحراء ) و ( سمراء ) علمين

( ٧ ) همزة الإلحاق مع الألف قبلها نحو ( حِرباء ) و ( عِلباء ) علمين

وذكر السيوطي الواو والتاء في نحو ( رهبوت ) و ( ملكوت ) علمين بدل همزة الإلحاق والألف قبلها ، لأنه يرى أنهما لم يزادا معا[2] .

فعند ترخيم صنف من الأصناف المذكورة تحذف الزيادتان معا ، لأنهما زيدتا معا ، فنزلتا منزلة الزيادة الواحدة ، فتقول مرخما ما سبق : يا زيدَ ، يا يضربَ ، يامسلمُ[3] ، يا يسلمُ ، يا هندَ ، يا دعدَ ، يامروَ ، يا عثمَ ، يا كوفِ ، يا كرسُ ، يا صحرُ ، يا حِربُ ، يا عِلبَ ، يا رهبَ ، ياملكَ .

---

(١) الرضي ١/١٥١ .

(٢) الهمع ١/١٨٤ .

(٣) بشرط أن لا يلتبس بالمفرد ، وإلا امتنع ترخيمه .

الثاني : إذا كان آخر الاسم حرفا أصليا قبله مد[1] زائد رابع فصاعدا نحو : عمّار ــ بتشديد الميم ــ ومنصور ومسكين أعلاما ، فإذا أردنا ترخيم هذه الأسماء ونحوها حذفنا الحرف الأخير وما قبله ، فقلنا : ياعمّ ويامنص ، ويا مسك ، فنحذف الحرف الأخير الأصلي وما قبله معا إجراء لها مجرى الزائدين ، فإن كان ماقبل الآخر ليس مدا ــ بأن كان صحيحا متحركا نحو سفرجل ( علما ) ، أو ساكنا نحو دمشق ، أو كان حرف علة متحركا نحو هَبَيَّخ[2] و قَنَوَّر[3] ، أو ساكنا إثر حركة غير مجانسة نحو فرعون وفردوس وغِرْنَيق[4] و بُلَهْنِين[5] ــ لم يحذف مع الآخر ، بل عند ترخيم هذه الكلمات المسمي بها يحذف الحرف الأخير فقط ، فيقال : يا سفرج ، يا دمشْ ، يا هبيّ ، يا قنوّ ، يا فرعوْ ، يا فردوْ ، يا غرنيْ ، يا بلقيْ .

وخالف الفراء في نحو « دمشق » و «هرقل» ، من كل رباعي قبل آخره حرف ساكن ، فذهب إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير والساكن قبله ، فيقال : يا دِمَ ، وياهِرَ ، محتجا بأن الاكتفاء بحذف الحرف الأخير سيبقى آخره ساكنا ويؤدي ذلك إلى أن يشابه الحروف ــ مثل (نعم وأجل) ــ وما أشبهها من الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام .

---

(١) حرف المدهو حرف العلة الساكن اثر حركة مجانسة ، ويسمى ــ أيضا ــ علة ولينا ، فان سكن بعد حركة غير مجانسة كفرعون وغر نيق سمى علة ولينا فقط ، فان تحرك كهبيخ وقنور سمى علة فقط .

(٢) من معانيه الأصلية : الأحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادى العظيم ، والنهر الكبير ، والغلام الناعم .

(٣) من معانيه قبل التسمية : الضخم الرأس ، والشرس الصعب من كل شيء .

(٤) يطلق فى الأصل على الكركى وهو طائر مائى طويل العنق ، وعلى الشاب الأبيض الجميل .

(٥) بلدة بمصر .

وللجمهور أن يقولوا : المنوى كالثابت ، فليس الساكن هو الآخر حقيقة وكونه آخرا لفظا لا محذور فيه ، هذا على لغة الانتظار ، وأما على لغة التمام فإن آخره سيكون مضموما فلا محذور فيه لفظا أو تقديرا[1] .

كما خالف الفراء والجرمى فى نحو : فرعون ، وفردوس ، وغرنيق ، وبلقين من كل ما سكن فيه حرف العلة إثر حركة لا تجانسه ، فذهبا إلى أن ترخيم هذا النوع يكون بحذف حرف العلة مع الآخر ، فيقال : يا فرع ، يا فرد ، يا غرن ، يا بلق .

وينبغى أن يعلم أن الحركة المجانسة لحرف العلة لا يلزم ظهورها لحذف حرف العلة بعدها مع الآخر ، بل يعد حرف العلة مداً ـ فيحذف مع الآخر ـ إن كانت الحركة المجانسة مقدرة أيضا ، فيقال فى ترخيم مصطفون ، ومصطفين ( علمين ) : يا مصطف ، بحذف النون وحرف العلة قبلها معا ، لأن حرف العلة يعد مدا لسبقه بحركة مجانسة مقدرة ، إذ الأصل : مصطفَيُون ، ومصطفَيِين .

وإن كان ماقبل الآخر مدا أصليا . نحو : مختار ، ومنقاد ( علمين ) ، حذف فى الترخيم الآخر فقط ، فيقال . يامختا ، ويا منقا ، لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة .

وخالف فى ذلك الأخفش ، حيث جوز حذف المد الأصلى مع الآخر ، فيقال يامخت ، ويا منق .

وإن كان ما قبل الآخر مدا زائدا ثالثا : لم يحذف مع الآخر ، فيقال

(١) انظر فى هذا المسألة الخمسين فى الانصاف ١/٣٦١ ، وشرح الكافية ١/١٥٣ ، والأشمونى ٣/١٧٧ وابن يعيش ٢/٢١ .

فى ترخيم نحو : ثمود ، وعماد ، وسعيد : يا ثمو ، ويا عما ، وياسعى ، لئلا يشبه الاسم ـ ببقائه على حرفين ـ الأدوات أى الحروف ، وجوز الفراء حذف المد مع الآخر ، لكنه لا يوجبه كما فى نحو عمّار ، ومسكين ، ومنصور[1] .

ومما جاء فى الشعر العربى مرخما بحذف حرفين قول الفرزدق :

يامرو إنّ مطيّتى محبوسةٌ ترجو الحِباءَ وربُّها لم ييأسِ[2]

وقول لبيد :

ياأسمَ صبراً على ماكان من حَدَثٍ إن الحوادثَ مَلْقيٌّ ومُنتَظَرُ[3]

فقول الفرزدق « يامر » أصله « يامروان » ، ولكنه رخم المنادى فحذف النون والألف ، وقول لبيد « يا أسم » أصله « يا أسماء » ، ولكنه رخم فحذف الهمزة والألف ، وهذا إن جعلناه من باب « حمراء » ويكون وزنه « فعلاء » ، وأصله : وسماء من الوسامة ، فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم : أحد وأصله وَحَد ، وامرأة أناة وأصله وَناة ، وهذا مذهب سيبويه ، ويحتمل أن يكون من باب « عمّار ـ بتشديد الميم ـ ومنصور مسكين » ويكون على وزن « أفعال » جمع اسم وأصله أسماو ، فقلبت الواو همزة على حد كساء وشقاء ، وجعل علما لمؤنث[4] .

---

(١) انظر الهمع ١٨٣/١ ، وشرح الرضى ١٥٢/١ .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٧/١ ، بيروت ٣٩٥/١ ، وابن يعيش ٢٢/٢ ، والأشمونى ١٧٨/٣ ، والتصريح ١٨٦/٢ ، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه ٣٥٠/١ ، وديوان الشاعر ص ٤٨٢ والحباء : العطاء ، والمنادى : مروان بن الحكم .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٧/١ ، بيروت ٣٩٥/١ ، والأشمونى ١٧٨/٣ ، والتصريح ١٨٦/٢ ، وانظر شرح أبيات سيبويه ٢٩٠/١ ، والعينى بهامش الخزانة ٢٨٨/٤ .

(٤) انظر شرح الرضي ١٥١/١ ، وابن يعيش ٢٢/٢ .

## متى يحذف للترخيم كلمة برأسها ؟

يحذف عجز المركب تركيبا مزجيا للترخيم ، فتقول فى نحو بعلبك ، وسيبويه : يابعل ، وياسيب ، وكذلك تعمل فى المركب العددى ، فتقول فى (خمسة عشر) علما : ياخمسة .

والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازه النحويون قياسا على المختوم بالتاء .

يقول ابن يعيش : « وأما المركب فأمره فى الترخيم كأمر تاء التأنيث ، تحذف الكلمة التى ضمت إلى الصدر رأسا كما تحذف تاء التأنيث ، فتقول فى (بختنصر) اسم رجل : يابخت ، بحذف الاسم الأخير لاغير ، كما تقول فى (مرجانة) اسم امرأة : يامرجان فلاتزيد على حذف التاء ، وفى (حضرموت) : ياحضر ، وفى (مارسرحس) : يامار ، وفى (عمرويه) : ياعمرو ، وفى (سيبويه) : ياسيب ، وفى المسمي بخمسة عشر : ياخمسة[1] » .

ويذكر ابن يعيش أن أوجه الشبه بين المركب المزجي والمختوم بالتاء — والتى من أجلها قيس المركب على ذي التاء فى الترخيم — كثيرة ، « ومن ذلك التصغير ، فإنه إذا جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير ، فإنه إنما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثانى بعد تصغير الصدر كما يصغر قبل هاء التأنيث ، ومن ذلك النسب ، فإنك تقول فى النسب إلى حضرموت

---

(١) ابن يعيش ٢/٢٣ بتصرف يسير ، وانظر التصريح ٢/١٨٧ .

حضرىّ كما تقول فى النسب إلى حضرموت حضرىّ ، ومما يؤيد عندك ماذكرناه أن هاء التأنيث لاتلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولابنات الأربعة بالخمسة ، كما أن الاسم الثانى لايلحق الاسم الأول بشىء من الأبنية ، وأيضا فإن الاسم الثانى إذا دخل على الأول وركب معه لم يغير بنيته ، كما أن التاء لاتغير بناء المؤنث [1] .

لكل أوجه الشبه التى ذكرها ابن يعيش حذف عجز المركب كما تحذف التاء .

غير أن ترخيم ( سيبويه ) ونحوه ، والمركب العددى المسمى به مشكل ، لما تقدم فى الشروط العامة للترخيم من أنه يشترط ألا يكون مبنيا قبل النداء ، إلا أن يستثنى المركب ، أو يبقى ترخيمه على لغة من يعربه إعراب مالاينصرف ، أو يكون مجيزو ترخيمه — كالأشمونى — مخالفين فى ذلك الاشتراط [2] .

ومنع ابن كيسان حذف عجز المركب المزجى ، لأنه يلتبس — حينئذ — بالمفردات وقال : إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلب ، وياحضرم لم أر به بأسا ، لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثانى بأسره .

وأجاب الأولون بأن اللبس يزول بلغة الانتظار ، فتتعين هذه اللغة إذا خيف اللبس [3] ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ( وَيْـه ) ، ومنع الفراء ترخيم المركب العددي إذا سمى ، وذهب إلى أن ما آخره ( وَيْـه ) لايحذف منه فى الترخيم إلا الهاء خاصة : ياسيبويَ — بإسكان الياء — على لغة من ينتظر ،

---

(١) ابن يعيش ٢/٢٣ .

(٢) أنظر حاشية الصبان على الأشمونى ٣/١٧٨ .

(٣) انظر الهمع ١/١٨٣ ، والأشمونى ٣/١٧٩ ، والتصريح ٢/١٨٧ .

ويا سَيَبَوا على لغة من لا ينتظر ، لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها [1]

وإذا وقفت على ( يابعـل ) ، و ( وياسيب ) قلت : يابعلهْ ، وياسيبهْ على لغة من ينوى المحذوف ، وإن شئت وقفت بإسكان الأخير دون اجتلاب هاء السكت ، أما على لغة من لم ينو المحذوف فيحتم الوقف بالإسكان ، وإن وقفت على ( ياخمسة ) — مرخم خمسة عشر — قلت : ياخمسهْ بالهاء على اللغتين ، وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف [2] .

ترخيم المركب الإسنادى كالمزجى :

وكما يرخم المركب المزجي بحذف عجزه يرخم المركب الإسنادى — على اللغة القليلة التي حكاها سيبويه — أيضا بحذف عجزه ، نحو ياتأبط ، ويابرق فى ترخيم ( يا تأبط شرا ) ، و ( يابرق نحره ) ، « والذى استُظهر فى ترخيم للمركب الاسنادى ، إذا لم يُنو المحذوف ، أنه إن كان الباقى جملة كما فى تأبط — فإن فاعله مستتر فيه — قدّر الضم فى آخره ، وإلاّ — كما فى قام من ( قام زيد ) — ضم آخره لفظا ، لأنه كالمستقل ، والفعل الخالى من الضمير إذا سمى به يعرب لفظا ، فإذا نودى ضم لفظا [3] » .

متى يحذف للترخيم كلمة وحرف ؟

إذا سمى بـ « اثناعشر ، أو اثنتاعشرة ، أو اثنى عشر ، أو اثنتى عشرة » رخم بحذف العجز مع الألف أو الياء قبله ، فيقال : يا إثن ، ويا إثنت ،

---

(١) انظر المراجع السابقه نفسها .

(٢) انظر حاشيه الصبان ٣/١٧٨ ، وشرح الرضي ١/١٥٣

(٣) حاشية الصبان ٣/١٧٩ .

كما يقال فى ترخيمها لو لم تركب ، فتحذف الألف والياء كما تحذفهما مع النون فى ( اثنان واثنتين ) ، لأنهما مد زائد . الخ ، والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ، ولذلك لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب ، بخلاف ( ثلاثة عشر ) وبقية الأعداد المركبة ، ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ، ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف والياء معهما كما تحذفان مع النون [1] .

## لغتـــا الترخيم

للترخيم لغتان :

١ — لغة من ينوى المحذوف ، وتسمى ـ أيضاً ـ لغة من ينتظر .

٢ — لغة من لا ينوى المحذوف ، وتسمى ـ أيضاً ـ لغة من لا ينتظر ، أو لغة التمام .

### ١ ـ لغة من ينوى المحذوف

هى الأكثر فى لسان العرب ، وهى أن ينوى المتكلم المحذوف للترخيم ، فيعتبره فى حكم الثابت ، فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه من حركة أو سكون فيقول فى جعفر : ياجعفَ بفتح الفاء ، وفى حارث : ياحارِ بكسر الراء ، وفى منصور . يا منصُ بضم الصاد ، وفى هرقل : ياهرَقْ بسكون القاف ( وعند الفراء ياهرَ بفتح الراء ) ، ويقول فى

(١) انظر الأشمونى ٣/١٧٩ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/٨٥ .

( ثمود ، وعمود، وبنون ، ،وعلاوة ، وكروان ) أعلاما: ياثمُو ، ياعمُو ،يابنُو، ياعلاوَ بفتح الواو في الأخير ومثله ما بعده : ياكرَوَ ، أي بإبقاء الواو على صورتها ساكنة في الثلاثة الأول ، مفتوحة في الأخيرين دون إبدال ، لأنها في الجميع ليست طرفا في التقدير وهي ساكنة في الثلاثة الأول ، وإثر ساكن في الرابع، وبعدها ساكن مقدر في الخامس ، وشرط قلب الواو ألفاً حيث تحركت وانفتح ماقبلها ألا يسكون بعدها ساكن .

ويقال في ترخيم « لات » ، و « ذات » مسمى بهما : يالا ، وياذا ، وفي ترخيم سُفَيْرِج ـ مصغر سفرجل ـ مسمي به : ياسفيرِ بكسر الراء .

ويستثنى من إبقاء الحرف الذى صار آخر الكلمة على حاله شيئان :

(ا) ماحذف لأجل واو الجمع أو يائه ، كما لو سمى بنحو ( قاضُون ، ومصطفَوْن ، وقاضِين ، ومصطفَيْن ) من جموع معتل اللام ، فإنه يقال في ترخيم ماذكر : ياقاضِي ، ويامصطفي ، برد الياء والألف ، ذلك لأن الياء والألف حذفتا لملاقاة واو الجمع ويائه ، فلما حذف واو الجمع وياؤه في الترخيم زال ـ بحذفهما ـ سبب حذف الياء والألف ،وهذا مذهب الأكثرين ، وعليه مشى ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها كما في الأشموني [1]، لكنه اختار في التسهيل [2] عدم الرد ، فيقال : يا قاض ويا مصطفَ بضم الضاد في ترخيم قاضُون وبكسرها في ترخيم « قاضِين » ، وفتح الفاء .

---

(١) ٣/١٨٠ .
(٢) ص ١٨٩ .

وحجة الأكثيرين في الرد القياس على رد ماحذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف ، وعلى رد ماحذف الإضافة عند حذف المضاف إليه

وحجة ابن مالك في عدم الرد أن واو الجمع وياءه ـ وإن حذفتا في اللفظ ـ منويتان في التقدير ، فهما كالثابتتين ، فكأن سبب الحذف ثابت تقديراً كما أنه إذا ردت الياء والألف يلزم رد كل مغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه (١) .

( ب ) ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد مدة ، فإنه إن كان له حركة في الأصل ( قبل الإدغام ) ردت إليه ، نحو مُضَارّ ، ومحاجّ ( علمين ) ، فيقال في ترخيمهما : يامُضَار ، ومحاج بكسر الراء والجيم إن كانا اسمي فاعل ، وبفتحهما إن كانا اسمي مفعول ، وكذلك خويصّ ( بتشديد الصاد ) مصغر خاصّ إذا سمى به فإنه إذا رخم قيل : ياخويصِ بكسر الصاد ، ونحو تَحَاجّ ( علما ) يقال فيه : ياتحاجُ بضم الجيم لأن أصله تَحَاجُج .

وإن كان أصلي السكون ، نحو اسْحَارّ بفتح الهمزة وكسرها والكسر أكثر وهو نبت ووزنه ( افعالّ ) بمثلين أولهما ساكن أصلي السكون ، فإذا سمى به ورخم على هذه اللغة فقد اختلف فيه على ثلاثة آراء :

الأول ـ وهو منقول عن سيبويه ـ أنه يحرك بالفتح إتباعا لحركة ماقبله

---

(١) ولا خلاف فى رد الياء والألف على اللغة الثانية ، لكن يلزم التباس الجمع بالمفرد ، فقياس ما ذكر فى شروط الترخيم من مراعاة عدم اللبس امتناع الترخيم هنا الا على اللغة الأولى بلا رد .

والساكن حاجز غير حصين ، فيقال : ياإسحارَ بفتح الراء ، لأنه بعد حذف الحرف الأخير للترخيم التقي ساكنان: الراء التي صارت آخرا والألف قبلها ، فحركت الراء بالفتح إتباعا لحركة الحاء وهي أقرب الحركات إليه .

الثاني : ونقله ابن عصفور عن الفراء وهو مذهب الزجاج أيضاً — أنه يحرك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

الثالث : — وهو منقول عن الفراء أيضاً — أنه يحذف كالأخير مع كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقال : يا إسحَ .

فلو لم يكن قبل المدغم مدة مثل( محمر ) بتشديد الراء مسمي به (حذفت الراء الأخيرة للترخيم ، وأبقيت الراء الأولى ساكنة عند الجمهور ، ومحركة بالكسر عند الفراء لأنه لايرى سكون الحرف الأخير في الترخيم [1] .

٢ — لغة من لا ينوى المحذوف

وتسمى لغة من لاينتظر ، كما تسمى لغة التمام ، وهي أن لاتنوي المحذوف للترخيم وتجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه ، وتعتبر الحرف الذى صار آخر الكلمة كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف ، فلا يبقى على حاله بل يضم ، فتقول : ياجَعْفُ ، ويا حارُ ، وياهِرقُ بالضم فيهن ، وتقول يا مَنْصُ بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التى كانت قبل الترخيم ، وممن ذهب إلى هذا صاحب التصريح مستدلا على حدوث الضمة في الترخيم بأن

---

(١) انظر الرضي ، والأشموني بحاشية الصبان ١٨٠/٣ ، والهمع ١٨٤/١ .

هذه الضمة يجوز إتباعها وَضمة ماقبل الترخيم على هـذا الحرف لايجوز إتباعها [١].

ويرى الأشمونى أنه مبنى على ضم مقدر ــ وهو الأقرب عند الصبان ــ لأن تقدير ضمة أسهل من تـكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء . قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١٨١/٣ : « وما استدل به صاحب التصريح لاينهض ، لجواز أن يـكون رفع التابع إتباعا للضمة المقدرة كما فى ( ياسيبويه العالم ) برفع ( العالم ) ، لا للضمة الملفوظ بها » .

وهـكذا تعد الأسماء المرخمة على هذه اللغة كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شىء ، وحينئذ تعامل الحرف الذى صار آخراً بما يستحقه الآخر من صحة أو إعلال ، ومن حركة مقدرة أو ظاهرة ، فتقول فى ترخيم ( ثمود ) و ( بنون ) علما : ياثمى ، ويابنى ، بقلب الواو ياء لتطرفها إثر ضمة ، وإلا لزم عدم النظير ببقاء الواو متطرفة بعد ضم ، إذ ليس فى العربية اسم معرب [٢] آخره واو لازمة قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة [٣] ، وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة ، وخرج بالاسم الفعل نحو (يدعو) و ( يغزو ) ، وبالمعرب المبنى نحو ( هو ) و ( ذُو ) الطائية ، وباللزوم نحو ( هـذا أبوك ) ، وبسبق الضم نحو ( دلو ، وغزو ) وتقول فى ترخيم ( صَمَيان ) [٤] و ( كَرَوَان ) علمين : ياصَمَا ، وياكَرَا بقلب كل من الياء

---

(١) التصريح ١٨٨/٢

(٢) الاعراب هنا بحسب الأصل ، أو أن ما نحدد بناؤه فلو فى حكم المعرب

(٣) كما فعلوا فى نحو أدل ( جمع دلو ) والتغازى ( مصدر تغازى ) .

(٤) الصميان فى الأصل : التقلب والوثب والسرعه ، ورجل صميان : شجاع صـــادق الحملة .

والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ، وتقول فى ترخيم ( سِقَايـة ) ، و( عِلاوَة ) : ياسِقاء ، وياعلاء ، بقلب الياء والواو همزتين لتطرفهما إثر ألف زائدة ، وتقول فى ترخيم ( ناجِيَة ) ـ عنـد وجـود القرينة الرافعة للبس [1] : ياناجِي بإسكان الياء وجعل الضمة مقدرة عليها كما فى نحو ( ياقاضِى ) .

وكما جاز أن يقال : يا حارِثَ بن سعيد ، يجوز أن يقال هنا : يا حارُ بنَ سعيد بضم الراء وفتحها .

كما يرد المحذوف على هذه اللغة عند زوال سبب حذفه ، فيقال فى ترخيم : مصطفَوْنَ ، وقاضُـونَ ، ومصطفَيْـنَ وقاضِينَ ( أعلاما ) يا مصطفى ، ويا قاضِى عند أمن اللبس بلا خلاف

ويقال فى ترخيم ( سُفَيْرِج ) عن الأخفش ( يا سفيرِل ) برد اللام التى حذفت لأجل التصغير ، لأن حذفها كان بسبب عدم تأتّى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم ، فلما حذفت الجيم للترخيم ردّت اللام لتأتّى الصيغة معها حينئذ ، أما الأكثرون فيرخمون على هذه اللغة بضم الراء وحذف الجيم وإبقاء اللام محذوفة ، فيقولون ( يا سُفَيْرُ ) لأنهم يرون أن التسمية بالمصغّر أبعدته عن أصله المكبّر ، فلا اعتداد بوجود لام أصـلا .

ويقال فى ترخيم ( ذات ) : يا ذَوَا برد اللام المحذوفة وقلبها ألفا

---

(١) لأن ما فيه تاء فارقة لا يجـوز ترخيمه على هذه اللغة الا عند وجـود القرينة الدافعة للبس بينه وبين المذكر ، وسيأتى تفصيل ذلك .

وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو ، إذ أصلها ( ذَوَوٌ ) أو ( ذَوَىٌ ) على الخلاف هل اللام واو أو ياء ، حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل فى بنت وأخت[1] ، ثم قلبت الواو ـ التى هي عين الكلمة ـ ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ويقال فى ( يا شاة ) : يا شاهُ برد الهاء التى هى لام الكلمة بعد حذف تاء التأنيث ، لئلا يبقى الاسم على حرفين الثانى منهما حرف مد وهو مالا نظير له[2] .

وإن بقى المرخم ثنائيا ذالين ضُعِّف إن لم يعلم له ثالث يردّ إليه ، مثل ( لات ) إذا رخمته حذفت التاء وضعّفت الألف ، فحركت الثانية فانقلبت همزة فقيل : يالاءُ .

## اللغة الأولى أجود قياسا واستعمالا

اللغة الأولى ـ وهي لغة من ينوى المحذوف ـ أكثر اللغتين استعمالا ، وأقربهما قياسا ، فأكثر ما ورد عن العرب مرخما جاء عليها ، ومن ذلك قول زهير :

---

(١) فى حاشية الصبان ٣/١٨٢ : « فان قيل : لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما فى التثنية والجمع ، حيث قيل : ذواتا وذوات قلت : لانسلم الجمع فيهما ، بل التاء فى التثنية لمحض التأنيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث ، والتاء فى الجمع هى التاء المزيدة مع الألف فى جمع المؤنث ، واللام باقية على حذفها فلا جمع » .

(٢) وانظر ابن يعيش ٢/٢٠

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكمْ بداهيةٍ
لم يلقَها سُوقةٌ قبلي ولا ملكُ [(١)]

وقول النابغة :

فصالحونا جميعا إنْ بدا لكمُ ولا تقولوا لنا أمثالَها عامِ [(٢)]

والشواهد على ذلك كثيرة .

أما بالنسبة للقياس فمن المعلوم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في ( عصًا وقاضٍ ) في حكم الثابت ، فلذا بقي ما قبل المحذوف على حركته ، وأن المحذوف لغير هذه العلة ليس كذلك ، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو ( غد ويد ودم ) محلا للإعراب .

لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب ، لطلبهم التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما علمت ، وفي نحو ( يازيد بن عمرو ) ما هو المشهور من جواز الفتح مع الضم ، قصدا للتخفيف ، ولما قدمناه من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات ، بل هو

---

(١) من شواهد ابن يعيش ٢/٢٢ ، والهمع ١/١٦٤ ، وانظر فيه الدرر ١/١٦٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٨٠ ، وديوان زهير ص ١٨٠ ، وأصل يا حار : يا حارث .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ١/٣٣٥ ، بيروت ١/٣٩٢ ، وانظر شرح أبيات سيبويه ٢/٢٠١ ، وأصل عام : يا عامر .

لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له ، صار حذف الترخيم مطردا كالواجب ، فعومل المرخم - فى الأغلب معاملة نحو ( عصًا وقاضٍ ) مما الحذف فيه مطرد واجب[1] أما اللغة الثانية فهي قليلة فى الاستعمال ، بعيدة عن القياس ، ومما جاء عليها قول عنترة :

يدعون عنترُ والرماح كأنها أشطان بئر فى لَبَان الأدهم[2]

متى تتعين اللغة الأولى ؟

تتعين اللغة الأولى فى ثلاثة مواضع :

الأول : مافية تاء التأنيث فارقة ، لافرق فى ذلك بين العلم والصفة فإذا أردت أن ترخم مُسلمة وقائمة وحارثة وحفصة قلت : يا مُسلمَ ، ويا قائمَ ، ويا حارثَ ، ويا حفصَ ، بالفتح فيهن على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداء المذكر غير المرخم لو رخم على لغة التمام .

وقال جماعة من النحاة إن هذا اللبس إنما يقع فى الصفة لا فى العلم ، ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب ، مستدلين بعبارة سيبويه :

« واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٥٣ بتصرف ، وانظر الأشموني ٣/١٨٣ ، والتسهيل ص ١٨٩ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب بولاق ١/٣٢٢ ، بيروت ١/٣٨٩ ، والهمع ١/١٨٣ ، وانظر الدرر ١/١٦٠ . وسيبويه يجوز أن يكون « عنتر » ليس مرخما لأن أناسا من العرب يسمونه عنترا بدون تاء وانظر الكتاب بولاق ١/٣٣٣ .

الهاء إذا لم يكن اسما خاصا غالباً ، من قِبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول المرأة (يا خبيثُ أقبلي) ، وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثا ، ولا تؤنث مذكرا »[1] .

الثاني : ما فيه علامتا تثنية أو جمع نحو (زيدَانِ ، وزيدِينَ) ، فتقول في ترخيمهما : يا زيدَ ، ويازيدِ ، بفتح الدال في الأول وكسرها في الثاني ، ولا تجوز اللغة الثانية خلافا لابن مالك ، لئلا يلتبسا بالمفرد غير المرخم ، وأما نحو (زيدُون) مسمى به فقد مرّ أنه لا يرخم على أي لغة من اللغتين .

نعم إذا قامت قرينة مانعة من اللبس جاز الترخيم في الموضعين على اللغة الثانية – وإن كان وجود مثل هذه القرينة بعيدا – فالمدار في الموضعين على أمن اللبس ، وقد قال الرضي : « الحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم ، على نية الضم كان أو لا ، وإلاّ فلا[2] » .

الثالث : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير ، كطيلِسان[3] – في لغة من كسر اللام – مسمى به ، فتقول : ياطيلِسَ بالفتح ، ولا يجوز الضم ، لأنه ليس في العربية (فَيْعِل) بكسر العين في الصحيح العين[4] إلا نادرا ، من نحو :

---

(١) الكتاب ٣٣٤/١

(٢) شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ بتصرف يسير .

(٣) الطيلس والطيلسان : ضرب من الأكسية ، وهو فارسي معرب .

(٤) أما في المعتل العين فكثير مثل : سيد ، وهين ، وميت

صَيْقَل اسم امرأة ، وقراءة شعبة عن عاصم[١] ( وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بَئِيس[٢] ) ، بياء ساكنة قبل همزة مكسورة . قال أبو حيان : هذا مذهب الأخفش ، وأما سائر النحويين كالسيرافي وغيره ، فإنهم أجازوا فيه التمام ، ولم يعتبروا مايؤول إليه الاسم بعد الترخيم من ذلك ؛ لأن الأوزان إنما يعتبر فيها الأصل ، لا ماصارت إليه بعد الحذف[٣] .

ومما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير — أيضا — نحو : حُبْلَيَات ، وحُبْلَوِيّ ، وحَمْرَاوِيّ ، مسمى بها ، فلو رخمت على لغة التمام لقيل : ياحُبْلَى ( فى حبليات وحبلوى بقلب الياء والواو ألفين — بعد حذف زيادتى جمع المؤنث وزيادتى النسب — لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ) ، وياحمراء ( فى حمراوى بقلب الواو همزة لتطرفها — بعد حذف علامة النسب — إثر ألف زائدة ، ويلزم عليه كون ألف فُعْلَى وهمزة فَعْلاَء مبدلتين ، وهذا لانظير له ؛ لأنهما لايكونان إلا للتأنيث ، ومد التأنيث لايكون مبدلا[٤] .

متى تتعين اللغة الثانية ؟

ذكر السيوطي فى الهمع ١٨٥/١ أن اللغة الثانية تتعين فيما إذا كان قبل الآخر ساكن كهِرَقْل ، فرارا من وجود اسم متمكن ساكن الآخر ،

(١) كما فى حاشية الصبان ١٨٣/٣ نقلا عن القارضي ، وفى المحتسب ٢٦٥/١ أنها قراءة ابن عباس وعاصم بخلاف ، وقال ابن جنى : وأما بيئس على فيعل ففيه النظر ، وذلك أن هذا البناء مما يختص به ما كان معتل العين كسيد وهين ولين ، ولم يجيء فى الصحيح ، وكأنه انما جاء فى الهمزة لمشابهتها حرفى العلة ، والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة ٠ ١ هـ

(٢) من الآية ١٦٥ الأعراف

(٣) الهمع ١٨٤/١

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٨٣/٣ ، والمقتضب ٤/٤ ، والرضي ١٥٥/١

ويبدو أن ماذكره ابن الأنبارى فى الإنصاف[1] من أن مذهب الكوفيين فيما كان كذلك حذف الرابع والساكن قبله إنما هو مذهب الفراء ـ كما تقدم ـ أما غيره من الكوفيين فيكتفون بحذف الرابع وضم الساكن على لغة التمام كما ذكر السيوطى .

تنبيـه :

نداء ماختم بالتاء مرخمًا أكثر من ندائه تاما من غير ترخيم ، ويشاركه فى ذلك من غير ذى التاء ـ مما ورد ـ ثلاثة أعلام : حارث ، وعامر ، ومالك .

## وصف المرخم

أجاز الجمهور وصف المرخم ، ومنه قول الشاعر :

أحار بن بدر قد وليت .... البيت[2] .

ومنعه السيرافى والفراء واستقبحه ابن السراج ، وكأنهم رأوا أن الكلمة إذا رخمت بحذف شىء من جوهرها لا يزاد عليها شىء آخر من الخارج ، وهم يعربون ( ابن بدر ) بدلا لا صفة ، إذ الصفة من تمام الموصوف لكونها دالة على معنى فيه ، فالإتيان بها فيه إطالة تنافى الحذف ، بخلاف سائر التوابع ، وما أظن أن التعليل مقنع وكاف لرد ما أجازه الجمهور ،

---

(١) ٣٦١/١

(٢) مر ص ٢٩

أو أن مجرد إعراب التابع بدلا أو غيره، يرفع ما ظاهره التناقض بين الحذف والإطالة بذكر التابع .

والذى أراه أن يقصر الجواز على مثل هذا التركيب من كل ما كان فيه المنادى مفردا علما موصوفا بابن مضافاً إلى علم متصلاً به ، لكثرته فى استعمال العرب ، وتخفيفهم له فى غير الترخيم بجواز الفتح والضم فيه ، ولوروده كالبيت السابق ، وكقوله :

فقلتم : تعال يايزى بن مُخَرَّمٍ فقلت لكم إنى حليفُ صُدَاءِ[1]

وعلى لغة التمام يجوز في تابعه مراعاة اللفظ ، وأما على لغة الانتظار فقيل : لا يرفع إذ لاضم فى اللفظ ، وقيل : يجوز رفعه لأن الحرف الذى خفه الضم في حكم الثابت[2] .

---

(١) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٥/١ ، بيروت ٣٩٢/١ ، والرضي ١٥١/١ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ٨٢/٢ ، والخزانة ٣٩٦/١

(٢) انظر الرضي ١٥١/١ ، والصبان ١٨٣/٣ ، والخضرى ٨٦/٢

## ب ـ ترخيم الضرورة

قد يضطر الشاعر إلى حذف آخر الكلمة غير المناداة ، فيسمى هذا الحذف ( ترخيم الضرورة ) ، وقد شرط النحاة لهذا النوع من الترخيم شرطين :

الأول : أن يكون الاسم المحذوف آخره لضرورة الشعر صالحا للنداء ، نحو قول امرىء القيس :

لَنِعْمَ الفتى تعشُو إلى ضوء ناره
طَرِيفُ بنُ مالِ ليلةَ الجوع والخَصَرْ (١)

أراد : طريف بن مالك ، ولكنه اضطر إلى ترخيم « مالك » من غير أن يكون منادى ، والذى سهّل هذا صلاحيةُ الاسم للنداء .

فإذا كان الاسم غير صالح للنداء نحو ( الغلام ) ، و ( الحمام ) من كل ما فيه ( أل ) ، لا يسمى حذف آخره للضرورة ترخيما ، ولا يخضع لأحكام الترخيم السابقة ، ولا يأتى على لغة من لغتى الترخيم ، بل يأتى على حسب ما تقتضيه الضرورة الشعرية ، ومن ذلك قول العجاج :

---

(١) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٦/١ ، بيروت ٣٩٣/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١ ، وانظر فيه الدرر ١٥٧/١ ، وديوان الشاعر ص ١٤٢ ، والخصر : شدة البرد .

ورب هذا البلد المحرَّم والقاطنات البيت غير الرُّيَّم
أوَ الفا مكةَ من وُرْقِ الحَمِي[1]

فالشاعر أراد : من وُرْق الحمامِ ، فاقتطع بعض المضاف إليه للضرورة قيل : حذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لعدم صلاحية الكلمة للنداء ، ثم كسر الميم الأولى للقافية والياء إشباع ، وقيل: حذف الميم الثانية وقلب الألف ياء بعد كسر الميم الأولى . قالوا : وهذا الذى فعله الشاعر فى غاية الشذوذ[2] .

الثانى : أن يكون الاسم الذى وقع فيه الحذف إما زائدا على ثلاثة أحرف كالك فى بيت امرىء القيس السابق ، أو بتاء التأنيث ، ومما رخم ضرورة بحذف التاء قول ذى الرمة :

ديارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تساعِفُنَا ولا يَرى مثلَها عجمٌ ولاعربُ[3]

أراد : إذْ مَيَّـةُ ، وقيل : إنه كان يسميها مرة مية ومرة مىّ . ذكر ذلك سيبويه نقلا عن يونس .

(١) من شواهد سيبويه فى الكتاب ٨/١ ، ٥٦ وابن يعيش ٧٤/٦ ، والأشمونى ٢٩٩/١ ، ١٨٣/٣ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والهمع ١٨١/١ ، وابن عقيل ١١٦/٣ ، والانصاف ٥١٩ وانظر الدرر ١٥٧/١ ، ٢١٨/٢ ، والديوان ص ٥٩

(٢) انظر التصريح ١٨٩/٢ ، والصبان ١٨٣/٣ .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ١٤١/١ ، ٣٣٣ ، بيروت ١٦٧/١ ، ٣٨٩ ، والهمع ١٦٨/١ وانظر الخزانة ٣٧٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٠/٢ ، والدرر ١٤٥/١

وقال بعضهم : يشترط أن يكون الاسم المحذوف منه علما لأنه المسموع، ولاشاهد فى غيره ، ورد بقول الشاعر :

ليس حي على المنون بخالِ (١)

أى : بخالد

مجيئه على لغتى الترخيم

أجمع النحاة على جواز مجيء ترخيم الضرورة على اللغة الثانية من لغتى ترخيم المنادى ، وهي لغة التمام ، ومما جاء على هذه اللغة قول امرىء القيس السابق : طريف بن مال ، أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل مابقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه .

وأما على اللغة الأولى فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، ودليل سيبويه ومن وافقه القياس على النداء ، والسماع ومنه قول جرير :

ألاَ أضْحتْ حبالُكمُ رِمَامَا وأضحتْ منك شاسعةً أُمَامَا (٢)

---

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١، وانظر فيه الدرر ١٥٧/١

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٤٣/١ ، ببروت ٤٠٣ ، والأشمونى ١٨٤/٣، والتصريح ١٩٠/٢ ، وانظر فيه الخزانة ٣٨٩/١ ، والأمالى الشجرية ١٢٦/١ ، ٧٩/٢ ، ٩١

ورواية المبرد للعجز :

وماعهدى كعهدك ياأمَامَا

فعلى الرواية الأولى يكون الشاعر قد رخم ( أمامَة ) وهو غير منادى على لغة من ينتظر للضرورة ، وعلى رواية المبرد يكون الترخيم للنداء . قال ابن مالك فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين ، ولاتدفع إحداهما بالأخرى[1] .

ويشهد لسيبويه ـ أيضاً ـ قول أوس التميمى :

إن ابنَ حارث إنْ أشْتَقْ لرؤيتهِ
أو أمتدِحْهُ فإنّ الناسَ قد علموا[2]

وقول ابن أحمر :

أبو حَنَش يُؤَرِّقنَا وطلقٌ وعَمّارٌ وآونَةً أثالا[3]

---

(١) انظر الأشمونى ٣/١٨٤ ، والتصريح ٢/١٩٠

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ١/٣٤٣ ، بيروت ١/٤٠٢ ، والأشمونى ٣/١٨٤ ، والانصاف ١/٣٥٤ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ١/١٢٦ ، ٢/٩٢ ، ومفعول علموا محذوف ، أى : قد علموا ذلك منى .

(٣) البيت من شواهد سيبويه بولاق ١/٣٤٣ ، بيروت ١/٤٠١ ، والانصاف ١/٣٥٤ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ١/١٢٦ ، والخصائص ٢/٣٧٨ ، والعينى هامش الخزانة بولاق ٢/٤٢١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٤ .

فأوس أراد : ابن حارثة ، فاضطر إلى ترخيمه وهو غير منادى ، وتركه على لفظه على لغة من ينتظر ، ومثله ابن أحمر الذى أراد : أَثَاثَة ، فاضطر إلى ترخيمه فى غير النداء على لغة من ينتظر ، « وزعم المبرد أنه ليس فى العرب أَثَالَة ، وإنما هو أَثَال ، ونصبه على تقدير : يُذكّرنى آونة أثالا[1] وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون فى « يؤرقنى » ، كأنه قال : يؤرقنى وأثالا »[2]

فإن قيل : ما الفرق بين ترخيم الضرورة وحذف الضرورة ، وكلاهما حذف للضرورة الشعرية ؟

فالجواب — على ما أرى — أن ترخيم الضرورة يجوز لنا أن نستعمله فى ما ننشىء من شعر ، لموافقته القياس فى حدود ما سبق من شروط وقواعد .

أما حذف الضرورة فهو مخالف للقياس ، وغير خاضع لقواعد ، وعلى الرغم من كثرته وشيوعه فى الشعر العربى ، فإننى أرى عدم اتباعه فى أشعارنا لا لمخالفة القياس فحسب ، بل ولما يؤدي إليه — فى كثير من الأحيان — من غموض فى المعنى وتكلف فى التقدير ، ولا أدل على ذلك من قول الشاعر :

نادَوْهُمُ : أنْ أَلْجِمُوا ، ألاَ تَا قالوا جميعا كلُّهم : ألافا

---

(١) لعله يريد أن الفاعل ضمير الخيال المذكور فى البيت قبله ، وهو :

وأية ليلة تأتيك سهوا فتصبح لا ترى منهم خيالا

ويجوز أن يكون التقدير : وآونة أتذكر أثالا .

(٢) الانصاف ٣٥٥/١

قالوا العلماء إن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول : ألا تركبون ، وفى الشطر الثانى :

ألا فاركبوا !!!

وقول الآخر :

بالخير خيرات وإنْ شرًّا فا ولا أريدُ الشرَّ إلاَّ أنْ تَا

قالوا : التقدير : وإن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء!!!

ومن ذلك أيضاً قول الوليد بن عقبة :

قلتُ لها : قِفى ، فقالتْ : قافْ لا تحسبينا قد نسينا الإيجافْ

قالوا : المراد . قد وقفت !!! (1)

(١) وانظر سيبويه ٢/٦١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦٢ — ٢٤٢ ، وهامش ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين ١/١٥٩ — ١٦٠ ، ٣/٢٩٥ — ٢٩٦ .

## جـ - تصغير الترخيم

تعريفه :

هو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم، كقولنا في مُعطَف : عُطَيْف، وفي أزهر : زُهَيْر، وفي منطلق : طُلَيْق، وفي مستخرج : خُرَيْج، وفي زعفران : زُعَيْفِر، وفي عصفور : عُصَيْفِر، وفي خَيْزَبُون : خُزَيْبِن .

ونقول في تصغير هذه الكلمات دون ترخيم : مُعَيْطِف، أُزَيْهِر، مُطَيْلِق، مُخَيْرِج، زُعَيْفِرَان، عُصَيْفِير، خُزَيْبِين .

وسمي هذا النوع من التصغير بتصغير الترخيم لما فيه من الحذف المفضي إلى الترقيق والتليين .

شروطه :

من التعريف المذكور ندرك أن لهذا النوع من التصغير شرطين :

الأول : أن أن يكون المراد تصغيره مزيدا، وسواء أكانت زيادته للإلحاق أم كانت لغيره، فأما ما كانت زيادته لغير الإلحاق فكالأمثلة السابقة، وأما ما كانت زيادته للإلحاق فنحو : ضَفَنْدَد (الضخم الأحمق)، وخَفَيْدَد (ذكر النعام السريع)، وهما ملحقان بسفرجل، فيصغران تصغير ترخيم على ضُفَيْد، وخُفَيْد، وغير ترخيم على ضُفَيْدِد، وخُفَيْدِد[1] .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢/١٣٤ .

الثانى : أن تكون الزيادة الصالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم، كما رأيت فى الأمثلة المتقدمة .

وعلى هذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كان مجردا ، نحو نهر ، وجعفر ، وسفرجل ، لعدم وجود زيادة فيه .

وكذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كانت فيه زيادة ليست صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم ، نحو مُدَحْرِج ، وقَدَوْكَس ( الأسد ) ، إذ يصغران دون ترخيم بحذف الزائد من كل منهما ، وهو الميم فى الأول والواو فى الثانى ، فيقال : دُحَيْرِج ، وقُدَيْكِس ، لأن بقاء الزائد مخل بصيغة التصغير[1] .

وذهب بعضهم إلى أن تصغير الترخيم ، هو : حذف كل الزوائد مطلقا ، صالحة للبقاء أو غير صالحة وعلى رأى هؤلاء يختلط تصغير الترخيم بغيره من كل ما فيه زيادة لا تصلح للبقاء ، نحو : مدحرج ، وغضنفر ، وحرنجم ، لأن تصغير الترخيم يوجب الحذف كما يوجبه تصغير غير الترخيم ، فنقول على التصغيرين : دُحَيْرِج ، وغُضَيْفِر ، وحُرَيْجِم بدون فرق بينهما[2] .

## صيغه :

لهذا النوع من التصغير صيغتان فقط ، فُعَيْل لتصغير المزيد ذى الأصول الثلاثة ، وفُعَيْعِل لتصغير المزيد ذى الأصول الأربعة .

---

(١) انظر الأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٦٩ ، والتصريح ٢/٣٢٣ .

(٢) التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوى ٣٢ والتبيان فى تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل ٢١٦ .

أما المزيد ذو الأصول الخمسة كالقَبَعْثَرَى (الجمل الضخم الشديد الوبر) فلا يصغر تصغير ترخيم، لأن زيادته لاتصلح للبقاء فى غير الترخيم، إذ يصغر دون ترخيم على فعيعل، فيقال: قبيعث، بحذف الراء، والألف الزائدة لتكثير البناء

## إلحاق التاء بالثلاثى المؤنث الخالى منها:

إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول ومسماه مؤنث خال من التاء، لحقته التاء، فنقول فى تصغير سوداء، وحبلى، وسعاد: سُوَيْدَة، وحُبَيْلَة، وسُعَيْدَة.

إلا إذا صغر نحو: حائض، وطالق — من الأوصاف الخاصة بالمؤنث — فلا تلحقه التاء، لأنها فى الأصل أوصاف لمذكر، إذ الأصل: شخص حائض وشخص طالق، فضعفت عن نحو سوداء وحبلى وسعاد فى اقتضاء التاء، فروعى فيها الأصل، فيقال فى تصغير الترخيم حُيَيْض وطُلَيْق.

## حذف أصل شبيه بالزائد للترخيم:

قد يحذف لهذا النوع أصل يشبه الزائد، وذلك نحو « بُرَيْه » و« سُمَيْع » مصغرى إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم، فحذفت الميم واللام وهما أصليان، لكونهما يشبهان الزائدين [1] قال الرضى فى شرح الشافية ١ / ٢٨٣: وماقال

---

(١) فى كونهما من حروف الزيادة المجموعة فى قولهم « اليوم تنساه » كما سيذكر الرضي .

العرب فى تصغير إبراهيم وإسماعيل ـ أعنى : بريه وسميع ـ فإما أن يكون من جعل الميم واللام زائدتين [١] ، وإن لم يكونا من الغوالب فى الزيادة فى الكلم العربية فى مثل مواضعهما ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلى شاذا ، لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمى غريب شاذ فى كلامهم ، فشبهوا الميم واللام الأصليتين ـ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفوهما حذفا شاذاً ، لإتباع الشذوذ للشذوذ » .

ومذهب سيبويه أن الهمزة فى إبراهيم وإسماعيل زائدة ، بدليل سقوطها فى تصغير الترخيم كما تقدم ، ولأن كلا منهما اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة ، ومذهب المبرد أنها أصلية ، لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولا فى بنات الأربعة ، فهى كهمزة إصْطَبْل بزنة فِعْلَلّ ، وقد حذفت الميم واللام فى الترخيم مع أصالتهما ، ولم يثبت باشتقاق غلبة زيادة الهمزة فى مثله حتى يحمل عليه ماجهل اشتقاقه [٢] .

---

(١) وقد قطع الرضى بزيادة الميم واللام فيهما قبل هذا الموضع بقليل ، وجعل ما حكاه سيبويه عن العرب فى تصغير الاسمين تصغير ترخيم من قولهم : « بريه وسميع » ، دليلا على زيادة الميم واللام . انظر شرح الشافية للرضى ١/٢٦٣ـ ٢٦٤ ، وانظر الكتاب سيبويه ٢/١٣٤

(٢) ينبنى على الخلاف المذكور فى الهمزة خلاف فى تصغير الاسمين لغير الترخيم ، وفى تكسيرهما ، فعند سيبويه يقال : بريهيم وسميعيل ، وهو الصحيح الذى سمع عن العرب ، وفى التكسير براهيم وسماعيل ، وعند المبرد يقال : أبيريه وأسميع ، وأباريه وأساميع وحكى الكوفيون : براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة ، والهاء بدل من الياء ، وقال بعضهم : أباره وأسامع ، وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغيره تصغير الترخيم : بريه والوجه أن يجمعا جمع سلامة لعدم الخلاف فيه فيقال : ابراهيمون واسماعيلون .

وانظر شرح الشافية ١/٢٦٣ ، ٢/٣٧٣ ، والأشمونى بالصبان ٤/١٧٠ ، والتصريح ٢/٣٢٣ .

وعلى ذلك بُرَيْه وسُمَيْع شاذان باتفاق سيبويه والمبرد . أما عند سيبويه فلحذف الميم واللام وهما أصلان ، وأما عند المبرد فلحذف أصلين من كل منهما ، وهما الهمزة والميم من الأول ، والهمزة واللام من الثانى ، وقياس ترخيمهما ترخيم التصغير عند سيبويه : بُرَيْهِم وسُمَيْعِل .

ومقتضى القياس أن لا يصغرا تصغير ترخيم عند المبرد لكونهما عنده ذوى خمسة أصول .

## هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ؟

يرى الفراء وثعلب أنه خاص بالأعلام ، لأنها لشهرتها يدل ما بقى على ما حذف .

قال السيرافى : قال الفراء : العرب إنما تفعل ذلك ـ يعنى تصغير الترخيم ـ في الأعلام ، فلو صغرت فاطمة من فطمت المرأة صبيها ، أو حارثا من حرث يحرث ، لقالوا : فُوَيْطِمة وحُوَيْرِث [(١)] .

ومذهب البصريين أنه يجوز في الأعلام وغيرها ، وهو الصحيح ، بدليل قول العرب : « يُجْرى بُلَيْقٌ ويُذَمّ [(٢)] » ، وبليق تصغير أبلق ، وقولهم : « عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَه [(٣)] » وحميق تصغير أحمق ، وقولهم جاء بأم

---

(١) هامش الكتاب ٢/١٤٣ .

(٢) بلبق : اسم فرس كان يسبق ، ومع ذلك يعاب . يضرب فى ذم المحسن . مجمع الأمثال للميدانى ٢/٤١٤ رقم ٤٦٥٩ .

(٣) أى عرف هذا القدر وان كان أحمق ، ويروى « عرف حميقا جمله » ، أى أن جمله عرفه فاجترأ عليه .

يضرب فى الافراط فى مؤانسة الناس ، ويقال : معناه عرف قدره ، ويقال : يضرب لمن يستضعف انسانا ويولع به ، فلا يزال يؤذيه ويظلمه . مجمع الأمثال ٢/١٢ رقم ٢٤١٤ .

الرُّبَيِّقُ عَلَى أُرَيِّق[1] »، وأريق تصغير أورق فقلبت الواو في التصغير همزة .

تصغير الترخيم قليل :

وتصغير الترخيم قليل في كلام العرب ، ويرى بعض العلماء أنه شاذ لما يؤدي إليه من إلباس ، فالأسماء : محمد ، ومحمود ، وأحمد ، وحامد ، وحماد ، وحمدان ، وحمدون ، يقال في تصغيرها : حميد . مع أن المتبادر من حميد كونه تصغير حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس .

لذا نرى عدم اللجوء إليه إلا عند قيام القرينة المانعة من تبادر خلاف المراد .

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ومصطفاه ؟

(١) قال أبو عبيد : أم الربيق : الداهيه . وقال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق . والجمل الأورق مالونه لون الرماد ، أو هو الذي يضرب لونه الى الخضرة .
انظر مجمع الأمثال ١/١٦٩ — المثل رقم ٨٨٨ .



# المصـادر والمراجـع

١ ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢ ـ الاقتراح للسيوطي . تحقيق د . أحمد قاسم . مطبعة السعادة١٣٩٦هـ

٣ ـ أمالي ابن الشجرى . حيدر آباد ١٣٤٩ هـ

٤ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ١٣٨٠ هـ

٥ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي . دار الفكر ببيروت .

٦ ـ التبيان في تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسين كحيل . السعادة ١٣٩٠

٧ ـ تسهيل الفوائد لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ .

٨ ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . ط الحلبي

٩ ـ التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوى . مطبعة السعادة ١٣٨٩ هـ

١٠ ـ التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط ، لأبي حيان . النصر الحديثة بالرياض .

١١ـ حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ط الحلبي .

١٢ ـ حاشية الصبان على الأشمونى . ط الحلبى .

١٣ ـ حاشية يس على التصريح ط الحلبى .

١٤ ـ الخصائص لابن جنى . تحقيق الشيخ محمد على النجار . دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت

١٥ ـ الدرر اللوامع للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي . الطبعة الثانية بالأوفست ١٣٩٣ هـ .

١٦ ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى . تحقيق د محمد على الريح هاشم . الأزهرية ودار الفكر ١٣٩٥ هـ .

١٧ ـ شرح أبيات سيبويه للأعلم بهامش الكتاب ط بولاق ، وبيروت.

١٨ ـ شرح الألفية لابن عقيل . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ـ التجارية ١٣٨٦ هـ .

١٩ ـ شرح الألفية لأبى الحسن الأشمونى ط الحلبى .

٢٠ ـ شرح الشافية للرضى . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد وزميليه . حجازى ١٣٥٦ هـ .

٢١ ـ شرح شواهد شروح الألفية للعينى بهامش الخزانة ط بولاق ١٢٩٩هـ

٢٢ ـ شرح الكافية للرضى . دار إحياء التراث العربى ببيروت .

٢٣ ـ شرح المفصل لابن يعيش ط المنيرية .

٢٤ ـ القاموس المحيط للفيروز أبادى دار الفكر ببيروت .

٢٥ ـ الكتاب لسيبويه ط بولاق ، وبيروت .

٢٦ ـ الكشاف للزمخشرى دار الفكر ببيروت .

٢٧ ـ لسان العرب لابن منظور إعداد وتصنيف يوسف خياط ، ونديم مرعشلي بيروت .

٢٨ ـ المحتسب لابن جنى . تحقيق الأستاذين على النجدي وعبد الفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٩ ﻫ .

٢٩ معجم شواهد العربية ، للأستاذ عبد السلام هارون الطبعة الأولى ١٣٩٢

٣٠ ـ المقتضب للمبرد تحقيق الاستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٩٩ ﻫ .

٣١ ـ المقرب لابن عصفور ، تحقيق الأستاذين أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى بغداد .

٣٢ ـ همع الهوامع للسيوطى ط السعادة .



# فهرست الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

رقم الايداع بدار الكتب ١٥١٦ لسنة ١٩٨٤



